

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة خاصة بمقياس:

الاقتصاد الكلي 2

موجهة لطلبة السنة الثانية تسيير

من إعداد الدكتورة:

كرماني هدى

السنة الجامعية:

2018/2017

## فهرس المحتويات:

-مقدمة

### الفصل الأول: دوال الاستهلاك الحديثة

-نظرية الدخل المطلق

-نظرية كوزنتس

-نظرية الدخل النسبي

-نظرية الدخل الدائم

-نظرية دورة الحياة

-تأثير الأصول على الاستهلاك.

### الفصل الثاني: دوال الطلب على النقود

-أسس الطلب على النقد

-تطور الطلب على النقد

### الفصل الثالث: تحليل هيكل وهانس لسعر الفائدة

-دراسة منحنى IS من طرف هانسن.

-دراسة منحنى LM من طرف هيكل.

-توازن التوازنين.

-التغير في التوازن العام

### الفصل الرابع: نماذج النمو الاقتصادي

-نموذج هارود

-نموذج دومار

-نموذج كالدور

-نموذج جوان روبنسون

-نموذج سولو .

## الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية

-تعريف الدورات الاقتصادية

-مراحل الدورات الاقتصادية

-أنواع الدورات الاقتصادية

-الخاتمة

-قائمة المراجع

## مقدمة :

تمثل هذه المطبوعة محاضرات مقياس الاقتصاد الكلي 2، حسب البرنامج الوزاري المعتمد والموجه لطلبة السنة الثانية تسيير LMD.

تم تقسيم هذه المطبوعة إلى خمسة فصول:

تناولنا في الفصل الأول دوال الاستهلاك الحديثة، وهي دوال ركزت على متغيرات جديدة مقارنة بدالة الاستهلاك الكنزوية، ومن أهم هذه الدوال نظرية كوزنتس، نظرية الدخل الدائم، نظرية الدخل النسبي، ونظرية دورة الحياة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة أسس الطلب على النقود ومختلف نظريات الطلب على النقود.

الفصل الثالث تناولنا من خلاله التوازن الاقتصادي العام وذلك بدراسة التوازن الآني لسوق السلع والخدمات، وكذلك سوق النقد، بالإضافة إلى التوازن على مستوى سوق العمل.

وقد خصصنا الفصل الرابع لدراسة النماذج المختلفة للنمو الاقتصادي.

وأخيرا تناولنا في الفصل الأخير الدورات الاقتصادية من حيث المفهوم، الأنواع والأسباب، ومختلف النماذج الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.

## الفصل الأول: دوال الاستهلاك الحديثة

تعتبر دوال الاستهلاك من أهم الدوال في الاقتصاد الكلي، ويقصد بها العلاقة التي تربط بين الاستهلاك كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل.

حاول العديد من الاقتصاديين بناء علاقة بين الاستهلاك والدخل، وقد اختلفت الفرضيات حول السلوك الاستهلاكي، وشكل العلاقة بين المتغيرين خاصة في الأجل الطويل، وهو ما نتج عنه دوال ونظريات مختلفة للاستهلاك.<sup>1</sup>

### 1- نظرية الدخل المطلق :

يعتبر "كينز" أول من اهتم بدالة الاستهلاك، يتحدد الإنفاق الاستهلاكي حسب نظريته بعدة دوافع منها دوافع موضوعية، وأخرى ذاتية، وبما أن دراسته تركز على المدى القصير فإنه يعتبر أن حجم الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بحجم الإنتاج الكلي أو الدخل الكلي الحقيقي.

يتحدد الاستهلاك إذن بالمستوى المطلق والحالي للدخل المتاح، أي أن  $C=f(Y_d)$  حيث أن  $C$  تمثل الاستهلاك الحالي، بينما تمثل  $Y_d$  الدخل المتاح.

يعتقد كينز أن الميل الحدي للاستهلاك مستقر، وهو أكبر من الصفر وأقل من الواحد، وفي غالب الأوقات يقوم الناس بزيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل وهو ما يمثل القانون النفسي لكينز، من جهة أخرى فإن الميل المتوسط ينخفض بارتفاع الدخل المتاح.

<sup>1</sup> -أنظر:

-محمد الشريف إلمان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 100-166.

-يوجين ديوليو "النظرية الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 68-83.

-ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 155، 188.

## مثال:

إذا كانت لدينا المعطيات الموضحة في الجدول التالي:

الفترة	الدخل المتاح	الاستهلاك
1	100	50
2	120	60
3	140	70
4	150	75
5	160	80

لا يمكن القول أن دالة الاستهلاك المعبر عنها في الجدول أعلاه، تخضع لفرضية الدخل المطلق لأن الميل المتوسط ثابت ويقدر بـ0.5.

يمكن لدالة الاستهلاك أن تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أو إلى أسفل، وقد فسر الاقتصاديان "سميزيس" Smithies و"توبن" Tobin هذا الانتقال بوجود أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى انتقال الدالة، يرى "سميزيس" أن هناك ثلاثة أسباب لانتقال دالة الاستهلاك، وهي:

- درجة التحضر (النزوح الريفي)

- إنتاج سلع استهلاكية جديدة (مع وجود إشهار كاف)

- تغير فئات العمر السكاني.

كما يؤكد أيضاً أنه عند انتقال دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة بسبب العوامل السابقة تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل والتي تبدأ من نقطة الأصل.

أما "توبن" فيرى أن الثروة هي فقط من يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى، أي أنه كلما زادت الثروة زاد الاستهلاك إلى أعلى في المدى القصير، وهو يتفق مع "سميزيس" في كون دالة الاستهلاك في المدى الطويل تنطلق من المبدأ.

## 2- نظرية كوزنتس:

وجهت بعض الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية انتقادات عديدة لنظرية الدخل المطلق وأدخلت العديد من الشكوك حول خصائص دالة الاستهلاك الكنزمية.

- أثبتت أعمال "كوزنتس" أن دالة الاستهلاك الكنزوية لها العديد من النقائص.
- تقوم نظرية "كوزنتس" على أنه لا بد من القيام بتحليل ديناميكي للاستهلاك، بحيث تبين له من خلال تتبعه للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة من 1869 إلى 1938 ما يلي:
- أن استهلاك الأفراد يرتفع مع ارتفاع الدخل بشكل لا يكون متناقصا، أي أن كل زيادة في الدخل يقابلها زيادة في الاستهلاك.
  - كما لاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك  $P_{mc}$  ثابت إلى حد كبير في المدى الطويل وتتراوح قيمته بين 0.84 و 0.89، غير أن هذه القيمة تتميز بالدورية في المدى القصير، بحيث تنخفض خلال فترات التوسع وترتفع خلال فترات الانكماش.
  - عدم تغير قيمة الميل المتوسط للاستهلاك على المدى الطويل وبذلك تتساوى قيمته مع الميل الحدي  $P_{mc}=P_{Mc}$
  - دالة الاستهلاك في المدى الطويل تأخذ الشكل  $C=by$  لأن الاستهلاك المستقل  $C_0$  يكون معدوماً، وبالتالي يمكن تمثيلها بخط مستقيم ينطلق من المبدأ.
  - من جهة أخرى فإن "كوزنتس" رأى أن "كينز" لم يأخذ بعين الاعتبار الفئات التي يكون دخلها غير مستقر كالفلاحين، بحيث أن دخلهم أكثر ثباتا من مستويات الدخل المتغيرة خلال الزمن.

#### مثال :

إذا كانت لدينا دوال الاستهلاك التالية خلال ثلاث سنوات:

$$C1=0.5y+75$$

$$C2=0.5y+52.5$$

$$C3=0.5y+25$$

نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك كان ثابتا بينما الاستهلاك المستقل مختلف من سنة لأخرى، وبالتالي فإن هذه الدوال لا تتطابق مع دوال الاستهلاك الكنزوية بينما تتفق ونظرية "كوزنتس"، والنظريات اللاحقة التي سيأتي ذكرها لاحقا.

### 3-نظرية الدخل النسبي

تنص النظرية لصاحبها "ديزنبيري" Duesenberry بأن الاستهلاك على المدى الطويل لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق عائلة ما يتوقف على إنفاق العائلات الأخرى التي تعيش مجاورة لها.

وقد انطلقت نظريته بانتقاده لفرضيتين أساسيتين في النظرية الكنزوية هما:

**الفرض الأول:** والقائل بأن استهلاك الأسرة مستقل عن استهلاك الأسر الأخرى المجاورة لها، وهنا قدم "ديزنبيري" شيء جديد وهو ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة، حيث يقول بأن استهلاك العائلات يتأثر بالمحيط الذي تعيش فيه، حتى لو تطلب الأمر الاقتراض أو استعمال وسائل أخرى لعدم التقليل من قيمتها الاجتماعية.

وإذا كان "كينز" يرى أن تغير الدخل المطلق يؤدي إلى تغير الاستهلاك فإن "ديزنبيري" يرى بأن زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الاستهلاك إنما تنتقل الدالة بأكملها، ومع مرور الوقت نحصل على مستويات مختلفة للدخل تعطي دالة الاستهلاك في المدى الطويل.

كما أن الميل المتوسط للاستهلاك يظل ثابتاً ولا يتغير كما في النظرية الكنزوية، وقد صور العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالمعادلة التالية:

$$C=f(Y_c, Y_{pp})$$

حيث أن: C دالة الاستهلاك

$Y_c$  الدخل الحالي

$Y_{pp}$  أعلى دخل سابق

$$\frac{C}{Y_c} = C_0 + b\left(\frac{Y_c}{Y_{pp}}\right)$$

**الفرض الثاني:** لقد ربط كينز الاستهلاك خلال فترة معينة بالدخل المحصل عليه خلال نفس الفترة، غير أن "ديزنبيري" يرى أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائماً خلال فترة زمنية معينة بسبب التقلبات أو الدورات الاقتصادية فلو وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة

اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض والسبب أن المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الاستهلاكية التي اعتادوها قبل حدوث الدورة الاقتصادية، ولذلك يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة إنما على نسبة الدخل المتاح في هذه الفترة إلى أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

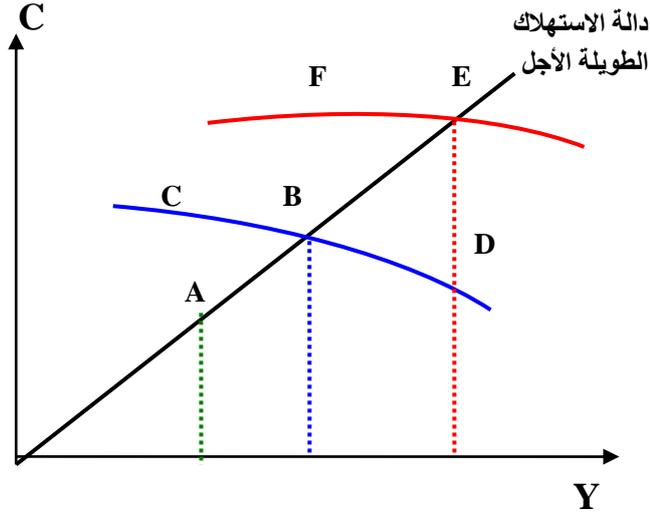
مثال:

إذا كان لدى عائلة دخل ابتدائي 1000 وحدة نقدية، ونفترض أنه يرتفع بمعدل 10% من فترة لأخرى خلال 5 فترات، ثم ينخفض الدخل خلال الفترات التالية بـ 10%.

الفترة	الدخل	الاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك
1	1000	964	94.6
2	1100	1013	92.1
3	1210	1114	92.1
4	1331	1348	92.1
5	1464	1280	92.1
6	1318	1178	97.0
7	1186	1082	99.3

من الملاحظ أن الميل المتوسط بقي ثابتاً خلال الفترات التي ارتفع فيها الدخل بشكل مستمر، وعند انخفاضه في الفترة السادسة بدأ المستهلكون في رفع الجزء الذي يستهلكونه من دخلهم للمحافظة على نفس المستوى من المعيشة، مما أدى إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك.

ويمكن شرح نظرية الدخل النسبي بيانياً كما يلي :



فإذا ارتفع الدخل تنتقل من النقطة A إلى B على منحنى الاستهلاك، أما لو حدثت دورة اقتصادية وانخفض الدخل فلا يمكن الرجوع على منحنى الاستهلاك إنما يتكون لدينا منحنى الاستهلاك في المدى القصير، وفقا للافتراض الكنزي يتم الانتقال من B إلى A، ولكن وفقا لنظرية الدخل النسبي فالاستهلاك سيكون عند C، ولكن إذا ارتفع الدخل بنسبة أكبر من المعتاد (مثلا من A إلى E) فالاستهلاك لن يكون عند E إنما عند D، وذلك لأن الأفراد سينفقون جزءا فقط من الزيادة الحاصلة في الدخل على الاستهلاك، ويدخرون الباقي لسد الفجوة التي حدثت في الدخل العابر، والدليل على ذلك أنه عندما انخفض الدخل لم ينخفض الاستهلاك بل تم تمويله من المدخرات.

أما إذا ارتفع الدخل مرة أخرى بنفس النسبة، وارتفع من B إلى E، وحدثت دورة اقتصادية من شأنها انخفاض الدخل، فإن مستوى الدخل لن يؤثر على الاستهلاك بالانخفاض إنما سيكون عند النقطة F أي يتكون لدينا دالة الاستهلاك في المدى القصير.

#### 4- نظرية الدخل الدائم

قام "فريدمان" Friedman سنة 1957 بمحاولة التوفيق بين نظريتي الدخل المطلق والنسبي، بإدخال ثلاث عناصر في التحليل:

أ- أن الدخل الفعلي أو الجاري ( $Y_m$ ) للعائلة، في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دخل دائم و دخل مؤقت، بحيث يرمز للدخل الدائم ( $Y_p$ ) ويسمى أيضا الدخل الثابت، وهو ذلك الجزء من

الدخل الحالي الذي يتصف بالدورية والاستقرار (مثل الراتب والعلوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع العائلة أن تتفقه دون أن تمس ثروتها، ويكون الميل الحدي لهذا الدخل ثابتاً، كما أن درجة تأثير دخول الفترات الماضية على الاستهلاك الجاري تتقلص مع مرور الوقت.

أما الدخل المؤقت ( $Y_t$ ) أو الفجائي فهو الدخل الغير متوقع (المكافأة، التعويض ... ) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً، ويكون لدينا المعادلة التالية:

$$Y_m = Y_p + Y_t$$

وطبقاً لفريدمان فإن الاستهلاك الفعلي للعائلة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك المؤقت، الذي ينجم عن مصاريف غير دائمة ولا تتكرر بنفس الوتيرة.

$$C = C_p + C_T \quad \text{أي أن}$$

ب - افترض "فريدمان" أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم أي أن:

$$c_p = k \cdot y_p$$

حيث أن  $K$  نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، والاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل.

غير أن  $K$  تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة  $i$ ، نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة الكلية  $w$ ، وعوامل أخرى مثل مستوى الذوق والعادات العمر ( $u \dots$ ):

$$K=f(i,w,u)$$

مثال:

لنفرض أن  $K$  يأخذ القيمة 0.9 وكان  $Y_m=600$  و  $Y_t=30$  فإنه بناء على ما سبق تكون الدالة على الشكل التالي:

$$C=0.9(y_m - y_t)=0.9Y_p=513$$

ج - افترض "فريدمان" أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل المؤقت، حيث أنهما غير معروفين ولا يمكن التنبؤ بهما، لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي

عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك المؤقت، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت.

غير أن الواقع يثبت وجود علاقة بين الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت، فلو أن شخصا ما خطط لشراء سلعة معينة وانخفض دخله بصفة مؤقتة، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك مؤقت سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب)، كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض "فريدمان"، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى العائلات الفقيرة أكبر منه لدى العائلات الغنية.

يعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم لـ "فريدمان" Freidman، على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، فإذا كانت العائلة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك أكثر من مستوى دخلها الحالي.

#### 5-نظرية دورة الحياة:

تم اقتراح هذه النظرية من طرف كل من "مودقيليانى" Modigliani و"برومبرت" Brumbert و"أندو" Ando، لذلك أطلق على النظرية اسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل اسم.

وترى النظرية أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة فقط أو على دخل الفترات الماضية فهو يحاول المحافظة على استهلاك مستقر طيلة حياته، ويختلف استهلاك الفرد في كل مرحلة، بحيث يستهلك كثيراً في شبابه، وعندما يصبح كهلاً فإنه يدخر أكثر ليحافظ على نفس مستوى استهلاكه عند التقاعد، وفي مرحلة التقاعد سيستخدم مدخراته.

وفقاً لنظرية دورة الحياة يكون:  $C_t = a_1 y_t + a_2 v_t + a_3 w_t$

حيث تعتبر  $C_t$  الاستهلاك الحالي

$a_1, a_2, a_3$  ثوابت تعتمد على العمر ومتوسط الحياة....

$y_t$  الدخل الحالي

$v_t$  القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل

$W_t$  الثروة الاسمية.

وقد توصلت النظرية إلى أن الميل المتوسط يتخذ قيمة موجبة أقل من الواحد الصحيح، وأن الاستهلاك لا يتوقف على الدخل الجاري فقط بل على جميع أو معظم مصادر الدخل، وبذلك يحصل الفرد على نمط استهلاكي مستقر.

## 6- تأثير الأصول على الاستهلاك<sup>1</sup> :

إن الدخل الذي يتحصل عليه المستهلكون في نهاية كل فترة زمنية لا يشكل المصدر الوحيد للاستهلاك، فهناك من يملك موجودات نقدية على شكل مخزونات سائلة أو إيداعات مصرفية لأجل قصير، كما أن هناك من يملك موجودات حقيقية كالعقارات، أو موجودات مالية كالأسهم والسندات، ويمكنهم استخدام هذه الموجودات لتمويل النفقات الاستهلاكية.

وبالرغم من أن تحويل هذه الأصول إلى سيولة يستغرق وقتاً، كما قد لا يكون ممكناً في الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن له تأثيراً على الاستهلاك.

زيادة الموجودات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك حتى لو بقي الدخل ثابتاً، كما أن موجودات فترة ما  $A_t$  تساوي الموجودات لفترة سابقة مضافاً إليها ادخار الفترة السابقة أي :  $C_t = c'Y_t + dA_t$

حيث أن  $A_t$  تعبر عن الموجودات التراكمية الصافية أي الخالية من جميع المستحقات كالضرائب والديون....، و  $c'$  تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك.

$$A_t = A_{t-1} + S_{t-1}$$

$$C_t = c'Y_t + d(A_{t-1} + S_{t-1})$$

$$S = Y - C$$

$$S_{t-1} = Y_{t-1} - C_{t-1}$$

$$C_t = c'Y_t + d(A_{t-1} + Y_{t-1} - C_{t-1})$$

<sup>1</sup>بريش السعيد "الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج، تمارين محلولة" دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 115-116.

وبما أن:  $C_{t-1} = c'Y_{t-1} + dA_{t-1}$

بالتعويض في المعادلات السابقة نجد:

$$C_t = c'Y_t + d(1-c')Y_{t-1} + d(1-d)A_{t-1}$$

وهذا يعني أن الاستهلاك الحاضر  $C_t$  يتأثر بالدخل الجاري  $Y_t$  والدخول الماضية  $Y_{t-1}$  والموجودات التراكمية الصافية الماضية  $A_{t-1}$ .

تمرين :

إذا كان الدخل الجاري قدره  $y_m = 420$ ، الدخل المؤقت سلبي  $y_t = -20$ ، الميل المتوسط للاستهلاك  $0.94285$ .

1- أوجد دالة الاستهلاك حسب نظرية الدخل الدائم.

2- إذا اعتمدنا على نظرية الدخل النسبي، وكان أقصى دخل  $y_0$  يقدر بـ 300، يتساوى فيه الاستهلاك على كل من المدى القصير  $ctc$  والطويل  $ctl$ .

أكتب دالة الاستهلاك عندما ينخفض الدخل إلى النصف  $y_1$ ، مع العلم أن نسبة الاستهلاك عند دخل إضافي في المدى القصير تقدر بـ 80%.

الحل:

1- حسب نظرية الدخل الدائم:

$$\frac{C}{Y_m} = \frac{c}{420} = 0.94285$$

**c=396**

وبما أنه حسب "فريدمان" فإن الميل المتوسط يحسب بالنسبة للدخل الدائم  $y_p$  وحيث أن :

$$y_p = Y_m - y_t$$

فإن:

$$\frac{C}{Y_p} = \frac{396}{420 + 20}$$

$$\frac{C}{Y_p} = \frac{396}{440} = 0.9$$

ومنه فإن الميل الحدي للاستهلاك:  $b=0.9$

وعليه فإن دالة الاستهلاك تأخذ الشكل:  $C = 0.9 y_p$

2- عند الاعتماد على نظرية الدخل النسبي، إذا كان أكبر دخل حصل عليه الفرد  $y_0=300$

وانخفض الدخل إلى النصف فإن:

$$Y_1 = \frac{300}{2} = 150$$

حسب نظرية الدخل النسبي فإن انخفاض الدخل لا يعني أن الأفراد يخفضون استهلاكهم على

المدى الطويل، لذا سنحسب دالة الاستهلاك على المدى القصير.

وحيث أن دالة الاستهلاك على المدى القصير تساوي دالة الاستهلاك على المدى الطويل فإن:

$$C_{tc} = c_{tl} = c_0 + b y_d$$

$$C_{tc} = c_0 + 0.8 y_d$$

وبما أن:

$$C_{tl} = 0.9 y_d$$

$$C_{tl} = 0.9 \cdot 300 = 270$$

$$C_{tc} = c_{tl}$$

$$C_0 + 0.8 \cdot 300 = 270$$

فإن:  $C_0 = 30$

ومنه تكون دالة الاستهلاك على المدى القصير:  $C_{tc} = 30 + 0.8 y_d$

## تمرين مقترح:

إذا كانت لديك المعطيات التالية:

الفترة	السنة 3		السنة 2		السنة 1	
	c	ya	c	ya	c	ya
الثلاثي الأول	500	375	3225	450	85	100
الثلاثي الثاني	600	435	3525	500	145	200
الثلاثي الثالث	700	495	3825	550	205	300
الثلاثي الرابع	800	555	4125	600	265	400

### المطلوب:

- حدد دالة الاستهلاك الخاصة بكل سنة.

- على أي نظرية من نظريات الاستهلاك تنطبق هذه الدوال، ولماذا؟

- أكتب دالة الاستهلاك على المدى الطويل.

## الفصل الثاني: دوال الطلب على النقود

سنستعرض من خلال ما يلي مختلف نظريات الطلب على النقود بدءا بالنظرية الكمية ثم النظرية الكنزوية.

### 1-أسس الطلب على النقود:<sup>1</sup>

يرتبط الطلب على النقود بالأسس التالية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:

-الثروة الكلية التي يمكن امتلاكها في أشكال مختلفة والتي تشكل قيد الميزانية، بحيث يتم من خلالها تحديد الكمية القصوى من السلع والأصول المراد شراؤها أو الاحتفاظ بها.

على خلاف "الكلاسيك" و"كينز"، الذين يعتبرون أن الدخل الجاري أو المطلق هو قيد الميزانية، يرى "فريدمان" أن مجمل الثروة هي المحدد للطلب على النقد.

- سعر ومردود هذا الشكل من الثروة والأشكال البديلة الأخرى، بحيث يحصل الأفراد على عوائد مختلفة باختلاف شكل الأصول المحتفظ بها، ويمكن إيجاز شكل الثروة والعوائد فيما يلي:

• النقود: تمثل الأصول الأكثر سيولة، ولها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر في تسديد المدفوعات، وقد يكون لها عائد نقدي في حال مكافأة الودائع الجارية من طرف البنوك.

يحسب عائد النقود بالصيغة التالية:

عائد النقود=معدل عائد الفائدة على النقود+معدل التغير في القدرة الشرائية للنقود.

وإذا قصدنا بالنقود العملة فإن معدل العائد يساوي 0، أما معدل التغير في القدرة الشرائية للنقود فيكون سالبا في حالة التضخم، وموجبا في حالة الانكماش.

وعليه فإن قيمة العائد الحقيقي للنقود يعتمد على المستوى العام للأسعار، كما أن الاحتفاظ بالنقود على شكل سيولة يعني التخلي عن العائد الذي قد يحصل عليه الفرد عند شراء أصل مالي أو

<sup>1</sup> -أنظر:

-محمد الشريف إلمان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 299-311.

حقيقي يدر دخل، وهذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة للنقود وهي تؤثر على مستوى النقود بشكلها السائل لدى الأفراد بمعنى أنه إذا ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة ( أي زادت العوائد التي تمنحها الأصول المالية الأخرى) فإن الطلب على النقود بشكلها السائل ينخفض والعكس صحيح لو انخفضت تكلفة الفرصة البديلة.

يتم تقسيم تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة إلى نوعين من التكاليف :

أ-تكلفة الفرصة البديلة: فإبقاء النقود سائلة يعني عدم استثمارها والتضحية بالتالي بدخل كان يمكن الحصول عليه لو تم استثمارها، وتقاس بمعدل الفائدة السائدة في السوق.

ب-التضخم: يقصد به انخفاض القوة الشرائية للنقود الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار.

•السندات : تحقق لمالكها عائدا ثابتا، (إلا أن هناك أنواعا من السندات ذات عائد متغير)،

ويتوقف عائد السندات على معدل التغير في سعر الفائدة.

• الأسهم : تمثل أصول مالية، تتأثر عوائدها بتغير المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تغير قيمة السهم خلال فترة زمنية.

• الأصول المادية: يتوقف العائد عليها، على المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى معدل اهتلاك هذه الأصول.

-أذواق وتفضيلات الوحدات الاقتصادية المالكة للثروة، وهي عوامل ذاتية تؤثر على الطلب على النقود.

## 2-تطور الطلب على النقود: <sup>1</sup>

يمكن تناول تطور الطلب على النقود من خلال استعراض أفكار مختلف المدارس الاقتصادية.

---

أنظر:

-زهير شامية، "النقود والمصارف"، دار زهران للنشر، عمان، 1993.

- مروان عطوان، "النظريات النقدية"، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.

-كاظم محمد نوري الشمري "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 1999.

## أ- النظرية الكمية للنقود

حاولت المدرسة الكلاسيكية إيجاد علاقة بين تغير حجم الكتلة النقدية وتغيرات المستوى العام للأسعار، وقام الاقتصاديون الكلاسيك ببناء نظريتهم انطلاقاً من الفرضيات التالية:

1- ثبات حجم المعاملات عند مستوى التشغيل الكامل.

2- ثبات سرعة دوران النقود.

تفترض المدرسة التقليدية أن للنقود وظيفة واحدة حيث تستخدم كوسيط للتبادل، وعليه فإن الطلب على النقود يكون لتسوية المعاملات فقط.

يتحدد الطلب على النقود بناء على ما تشتريه كمية النقود من السلع والخدمات، أي أنه طلب على النقود الحقيقية، وتقاس كمية النقود الحقيقية بقسمة كمية النقود على المستوى العام للأسعار.

تتخذ المعادلة الكمية للنقود شكلاً يطلق عليه معادلة التبادل أو معادلة "فيشر"، نسبة للاقتصادي فيشر Fisher، التي تنطلق من أن أي تغير في الكتلة النقدية سيترجم بتغير المستوى العام للأسعار.

تكتب معادلة التبادل على النحو التالي:  $M=KPY$ .

حيث  $k$  تمثل مقلوب سرعة دوران النقود.

$P$  تمثل المستوى العام للأسعار.

$Y$  تمثل الناتج الحقيقي.

## ب- المدرسة الكنزوية والتفضيل النقدي:

يرى كينز أن الطلب على النقود يكون بدافع تسوية المعاملات، بالإضافة لأنها تستعمل لتحقيق دافع الاحتياط ودافع المضاربة، تضيف المدرسة الكنزوية وظائف جديدة للنقود فهي تستخدم كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة فهي تقوم بوظيفتي الاحتياط والمضاربة.

سيتم تناول هذه النظرية في الفصل الثالث بمزيد من التفصيل.

## ج- نظرية كمية النقود الحديثة (مدرسة النقديين)

قدم "ميلتون فريدمان" تصورا جديدا للنظرية الكمية للنقود، حيث يرى "فريدمان" أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة والمستوى العام للأسعار والعوائد المحصل عليها من الطرق البديلة للاحتفاظ بالثروة.

وقد اعتبر "فريدمان" الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، كما ميز بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة، وبين المؤسسات التي تمثل النقود بالنسبة لها سلعا رأسمالية مثل الآلات والمخازن.

يقوم تحليل "فريدمان" على الفروض الآتية :

-استقلال عرض النقود عن الطلب على النقود.

-استقرار دالة الطلب على النقود.

-رفض فكرة مصيدة السيولة.

وقد لاحظ "فريدمان" أن الثروة تستثمر بعدة صور، ويفاضل الفرد بين العوائد التي يتحصل عليها من مختلف البدائل (أسهم،سندات،ودائع..)، كما يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم عندما يقرر الاحتفاظ بالسيولة.

## الفصل الثالث: تحليل هيكس Hicks وهانسن Hansen لسعر الفائدة

يعتبر التحليل الكنزي تحليلاً نقدياً، وهو لا يفصل بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي، ويهتم بتحليل الفترة القصيرة، كما يركز على الطلب الفعال المؤثر في العملية الإنتاجية. يتحدد التوازن الكنزي بتحديد التوازن على مستوى سوق السلع والخدمات، سوق النقد، وسوق العمل.

تجدر الإشارة إلى أنه قد أدخلت العديد من التعديلات على نظرية "كينز"، وسنأخذ بعين الاعتبار هذه الإضافات.<sup>1</sup>

أولاً: منحنى هانسن IS : يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل، ومعدلات الفائدة، التي يتساوى عندها الادخار والاستثمار.

–إشتقاق منحنى IS :

بافتراض أن الاقتصاد مغلق ولا يوجد إنفاق حكومي فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار،  $I=S$ .

فإذا كان الاستثمار دالة تابعة لمعدل الفائدة فإن:  $I = I_0 - gi$

وكان الادخار دالة في الدخل  $S=(1-b)y-c_0$

عند التوازن  $I=S$  ومنه:

$$(1-b)y-c_0 = I_0 - gi \Leftrightarrow$$

<sup>1</sup> –أنظر:

–بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 185-203.

–ناظم محمد نوري الثمري، "النقود البنوك والمصارف والنظرية النقدية"، دار النهار للنشر والتوزيع، 1999، ص 314-

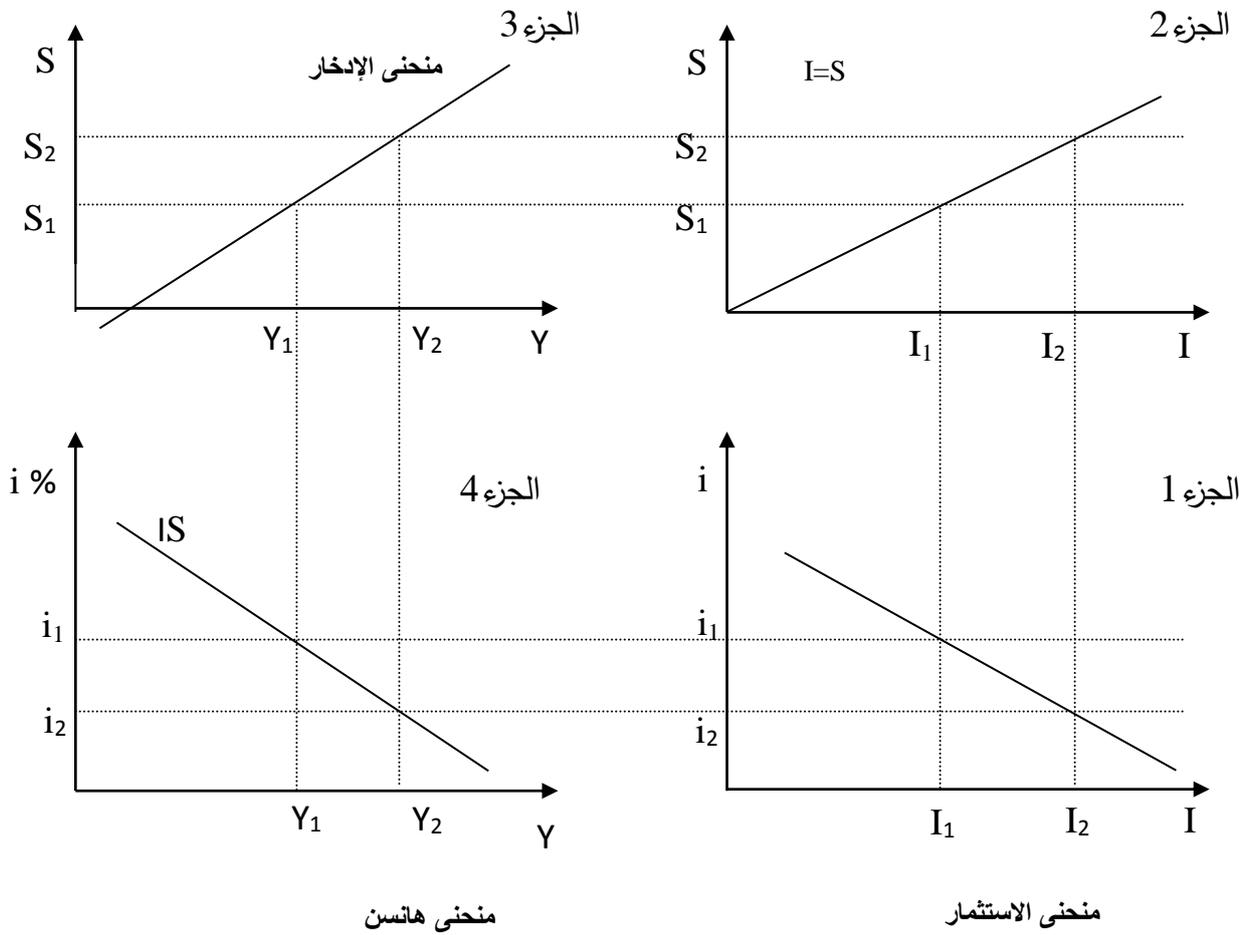
$$(1-b)y = I_0 - gi + c_0$$

ومنه:

$$y = \frac{I_0 + c_0}{1-b} - \frac{g}{1-b}i$$

وهي معادلة IS

تدل الإشارة ( - ) على الميل السالب لمنحنى IS مما يعني وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة والدخل، توضح الأشكال البيانية التالية كيفية اشتقاق المعادلة بيانياً:



يمكن اشتقاق منحى هانسن حسابيا في حال وجود القطاعات الأربع بطريقتين كما يلي:

الطريقة الأولى: الطلب الكلي = العرض الكلي.

بافتراض وجود أربع قطاعات يكون لدينا :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث: C تمثل دالة الاستهلاك

I دالة الاستثمار

G الإنفاق الحكومي

X الصادرات

M الواردات

Tx الضرائب

Tr التحويلات

$y_d$  الدخل المتاح

وباعتبار أن الاستثمار تابع لمعدل الفائدة تنتج لدينا المعادلات التالية:

$$C = c_0 + by_d \quad , \quad I = I_0 - gi \quad , \quad G = G_0 \quad , \quad X = X_0$$

$$M = M_0 + my \quad , \quad Tx = Tx_0 + ty \quad , \quad Tr = Tr_0$$

$$Y = c_0 + by_d + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

وحيث أن:  $y_d = y - Tx + Tr$

$$Y = c_0 + b ( y - Tx_0 - ty + Tr_0 ) + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

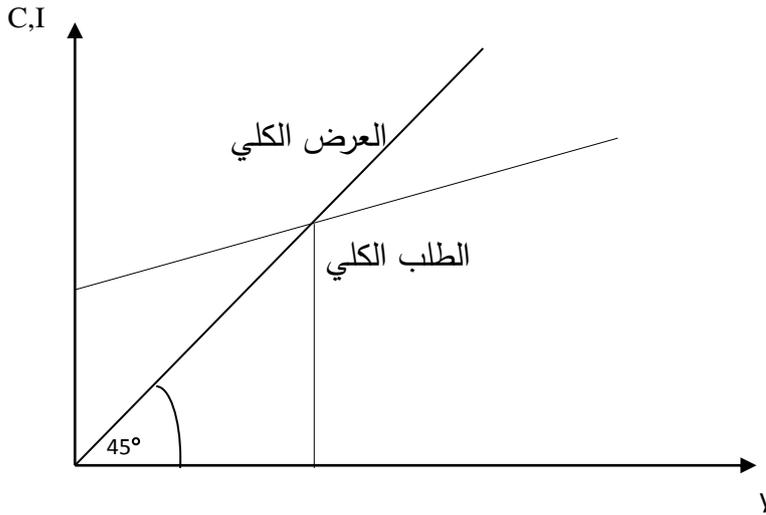
$$Y - by + bty + my = c_0 - bTx_0 + bTr_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y ( 1 - b + b t + m ) = c_0 - bTx_0 + bTr_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m} ( c_0 - bTx_0 + bTr_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 )$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m} ( c_0 - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 ) - gi \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

وهذه هي عبارة معادلة IS بحسب الطريقة الأولى، ويمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:



الطريقة الثانية: الموارد = الإنفاق

وتمكن هذه الطريقة من المساواة بين الإضافات و التسربات للحصول على الدخل التوازني كالتالي :

$$S + Tx + M = X + I + G + Tr$$

حيث أن S تمثل دالة الادخار وتأخذ الشكل:

$$S = -c_0 + (1 - b) Y_d$$

$$-c_0 + (1 - b) Y_d + T_{x_0} + ty + M_0 + my = X_0 + I_0 - gi + G_0 + Tr_0 \quad \text{ومنه:}$$

$$-c_0 + (1 - b) (y - T_{x_0} - ty + Tr_0) + T_{x_0} + ty + M_0 + my = X_0 + I_0 - gi + G_0 + Tr_0$$

$$-c_0 + y - T_{x_0} - ty + Tr_0 - by + bT_{x_0} + bty - bTr_0 + T_{x_0} + ty + M_0 + my = X_0 + I_0 - gi + G_0 + Tr_0$$

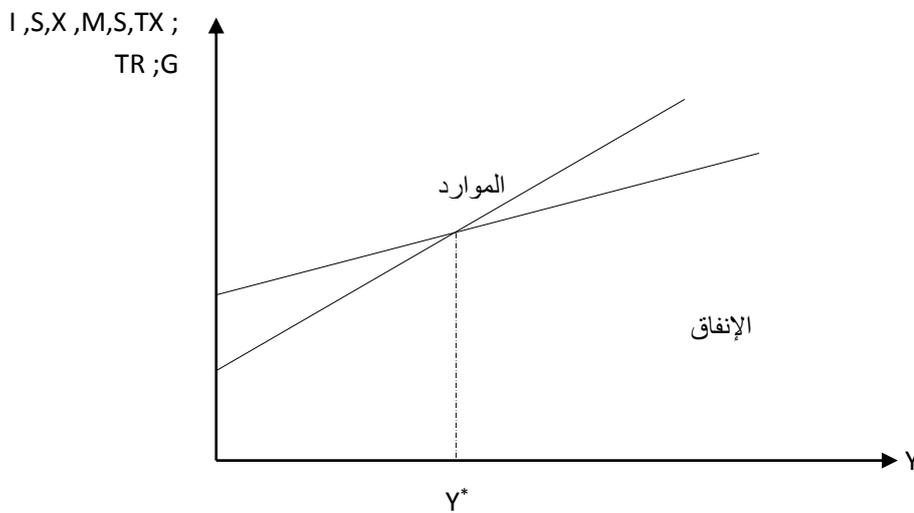
$$y - by + bty + my = c_0 - Tr_0 - bT_{x_0} + bTr_0 - M_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0 + Tr_0$$

$$Y (1 - b + bt + m) = c_0 + bTr_0 - bT_{x_0} - M_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0 \quad \Rightarrow$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m} (c_0 + bTr_0 - bT_{x_0} - M_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0)$$

وهي عبارة معادلة IS حسب الطريقة الثانية.

يمكننا تمثيل الدخل التوازني حسب الطريقة الثانية بيانيا كما يلي :



مثال:

إذا كانت لديك المعطيات التالية:

$$C=0.2Y_d+400$$

$$I=40-0.5i$$

$$T=200+0.1Y$$

$$M=200+0.2Y$$

$$G=500$$

$$R=100$$

$$X=100$$

المطلوب:

استخرج معادلة IS.

الحل:

عند التوازن: العرض الكلي = الطلب الكلي

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$Y_d=Y-T+R$$

$$Y_d=Y-200-0.1Y+100=0.9Y-100$$

$$Y=0.2(0.9Y-100)+400+40-0.5i+500+100-200-0.2Y$$

$$Y=0.18Y-20+400+40-0.5i+500+100-200-0.2y$$

$$Y(1+0.02)=820-0.5i$$

$$Y=803.921-0.48i$$

ومنه معادلة IS تكون على الشكل:

## -انتقال منحنى IS

يقصد بانتقال منحنى IS تغير موضعه لتغير إحدى المتغيرات المستقلة مع بقاء معدل الفائدة ثابتا، وهذه المتغيرات هي:  $M_0, X_0, I_0, C_0, R_0, G_0, T_0$  حيث ينتقل المنحنى اتجاه اليمين إذا ارتفعت المتغيرات التالية:

$I_0$  الاستثمار المستقل،  $R_0$  التحويلات،  $G_0$  الطلب الحكومي،  $X_0$  الصادرات،  $C_0$  الاستهلاك المستقل

أو انخفضت قيمة أحد العاملين التاليين:  $M_0$  الواردات،  $T_0$  الضرائب.

أما إذا انخفضت قيمة  $I_0, R_0, G_0, X_0, C_0$  وارتفعت قيمة  $M_0$  و  $T_0$  فإن المنحنى ينتقل جهة اليسار، ويتوقف مقدار الانتقال بقيمة كل عامل، وقيمة المضاعف الموافق له.

أما إذا تغيرت الميول الحدية  $b, t, m \dots$  وأدى ذلك لتغير قيمة المضاعف، فإن المنحنى يتجه جهة اليمين.

### مثال:

باستخدام معطيات التمرين السابق، إلى أي جهة ينتقل منحنى IS لو:

ارتفعت قيمة  $I_0$ : ينتقل المنحنى جهة اليمين.

انخفضت قيمة  $T_0$ : ينتقل المنحنى جهة اليمين.

ارتفعت قيمة  $M_0$ : ينتقل المنحنى جهة اليسار.

ارتفعت قيمة  $i$ : يبقى المنحنى ثابت.

### ثانيا: دراسة منحنى LM من طرف هيكس

أبرز كينز في تحليله وظائف جديدة للنقود لم يتطرق إليها الكلاسيك سابقا، تعتبر أساس الطلب على النقود كما سنراه فيما يلي.

## 1-الطلب على النقود عند كينز :

تتلمذ "كينز" على يد أستاذه "ألفرد مارشال"، لذا تعتمد نظريته للطلب على النقود على صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الجاهزة، مع إضفاء تعديلات عليها بحيث شملت متغيرات أخرى، ويعتبر "كينز" أن الطلب على النقود أو تفضيل السيولة يكون للأغراض التالية:

أ) دوافع المبادلات أو الصفقات: يتمثل في سد الفجوة بين تاريخ الحصول على الدخل وإنفاقه، وفي القرار المتخذ للمحافظة على مقدار إجمالي معين من النقود، ويتحدد هذا الدافع بمقدار الدخل وبالامتداد الطبيعي الفاصل بين استلامه وصرفه.

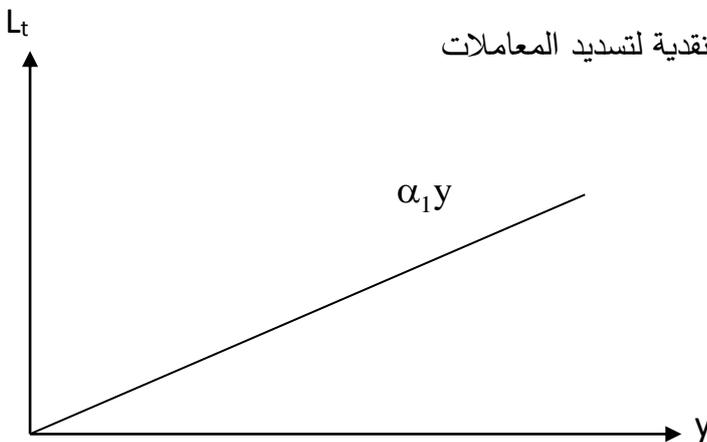
فالأفراد والمنتجون والحكومة يقومون بالاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الفاصلة بين تاريخ استلام الدخل وتاريخ إنفاقه.

لذلك يمكن القول أن الطلب على النقد من أجل الصفقات هو دالة تابعة للدخل الوطني أي أن:

$$L_t = f(Y) = \alpha_1 Y$$

حيث أن:

$L_t$  يمثل الطلب على النقود لغرض المبادلات

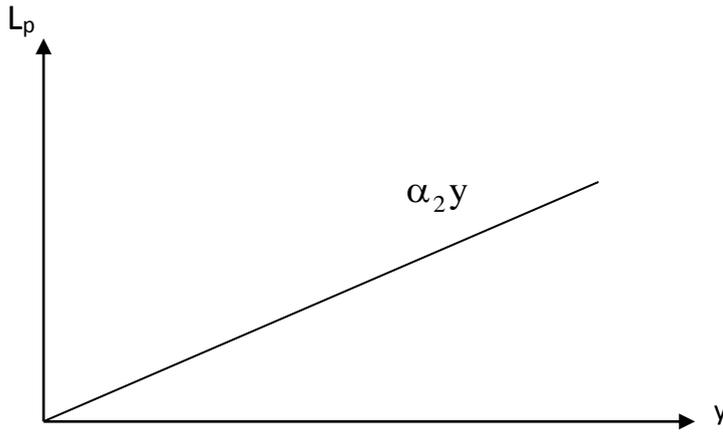


$\alpha_1$  تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية لتسديد المعاملات

ويمكن تمثيلها بيانيا كالتالي :

(ب) **دافع الإحتياط** : يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية تتجاوز ما يحتاجونه لتسوية صفقاتهم اليومية وذلك لعدم تأكدهم من ظروف المستقبل، كتعرض الاقتصاد لأزمات مثلاً، ويعتمد هذا الدافع على عوامل متعددة غير أن الدخل هو العامل المحدد.

لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الإحتياط دالة تابعة للدخل بالشكل التالي :  $L_p = f(y) = \alpha_2 y$



والشكل البياني المقابل يوضح ذلك :

جمع "كينز" بين الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط في معادلة واحدة كما يلي :

$$L_{d1} = L_t + L_p$$

تمثل دالة الطلب على النقد بدافع المبادلات والاحتياط

$$L_{d1} = \alpha_1 y + \alpha_2 y = (\alpha_1 + \alpha_2) y = \alpha y \Leftrightarrow L_{d1} = \alpha y \text{ أي أن}$$

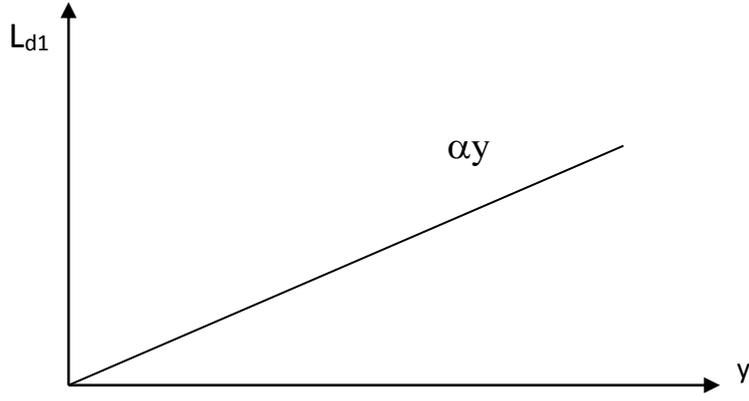
**مثال:**

إذا كان الطلب على النقود لغرض المبادلات  $L_t = 0.3Y$ ، وكان الطلب على النقود لغرض

$$L_p = 0.4Y \text{ الإحتياط}$$

فإن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط هو :  $L_{d1} = 0.7Y$

يمكن تمثيل ذلك بالشكل البياني التالي :



(ج) **دافع المضاربة** : يقصد بدافع المضاربة عملية شراء وبيع الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في أسواق المال بغية الحصول على أرباح وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال البورصة وبهذا يكون الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة للاستفادة من التغيرات السعرية، وتتناسب أسعار السندات عكسيا مع سعر الفائدة فعندما يتوقع المضارب ارتفاع أسعار الفائدة يحاول الاحتفاظ بالنقود بدل السندات أي بيعها (عند انخفاض قيمتها) والعكس صحيح.

وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة حيث:

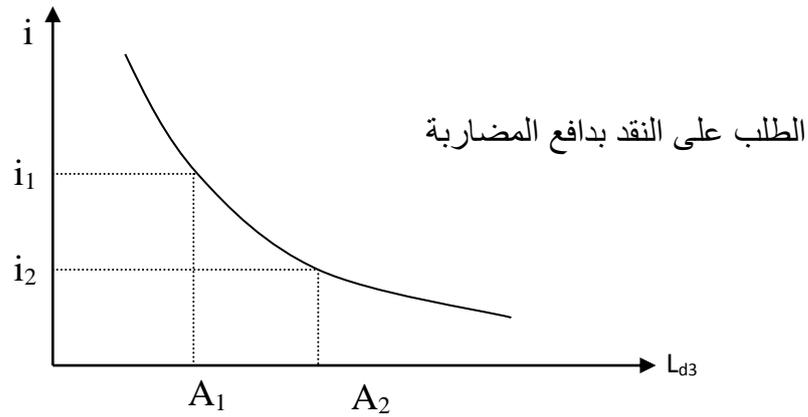
$$L_{d3} = f(i) \quad \text{أي أن} \quad L_{d3} = -gi$$

حيث  $L_{d3}$  تمثل كمية النقود المطلوبة لغرض المضاربة

$i$ : معدل الفائدة

$g$ : ثابت

وتمثل المعادلة بالمنحنى التالي :



بعد النقطة  $A_2$  نجد مصيدة السيولة (المصيدة الكينزية) أين يصبح المنحنى أكثر مرونة لسعر الفائدة لأن هذا الأخير لا يمكن أن ينخفض أكثر، ولذا سيرتفع في الوقت القريب وبالتالي تنخفض أسعار السندات وعليه يحتفظ المضاربون بكمية من النقود العاطلة دون شراء السندات.

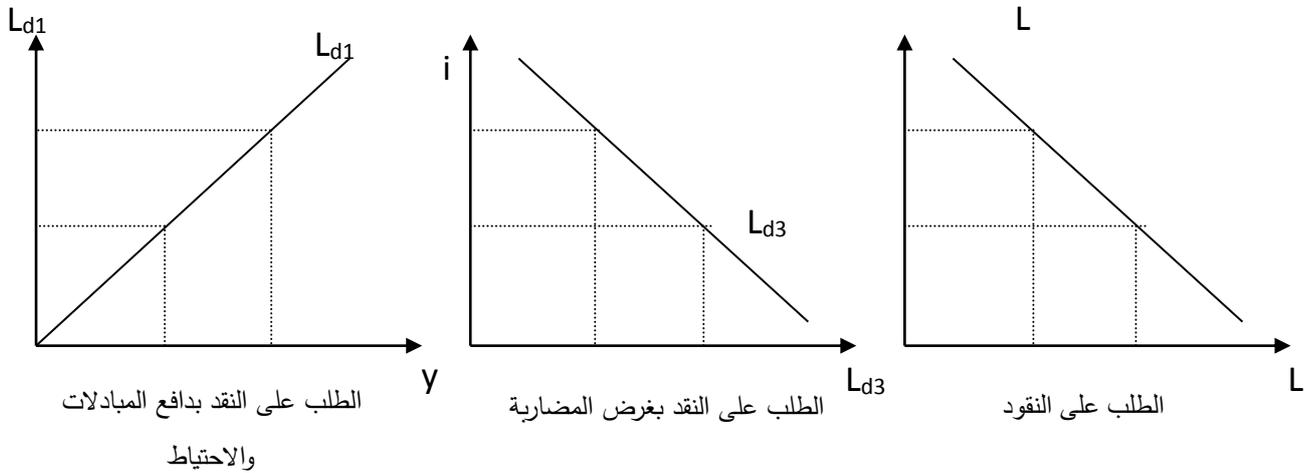
يمكن جمع الدوافع الخاصة بالاحتفاظ بالنقود كما يلي:

$$L = L_{d1} + L_{d3} = \alpha y - gi$$

تبين هذه العلاقة أن الطلب على النقود يتغير ايجابيا مع الدخل الوطني وسلبيا مع معدل الفائدة.

$$L = \alpha y - gi \Leftrightarrow L = f(y, i) \text{ أي:}$$

والأشكال البيانية التالية تلخص ذلك:



مثال :

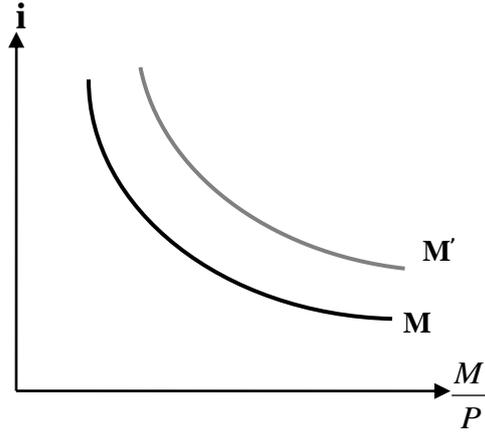
إذا كانت دالة الطلب على النقود بغرض المبدلات والإحتياط على الشكل التالي :

$$L_{d1}=0.8Y$$

ودالة الطلب على النقود بغرض المضاربة هي :  $L_{d3}=50-30i$

فإن دالة الطلب على النقود الكلية تأخذ الشكل :  $L=50+0.8Y-30i$

تجدر الإشارة إلى أنه توجد علاقة عكسية بين كمية النقود الحقيقية المطلوبة  $\frac{M}{P}$  وسعر الفائدة ويمكن تمثيل ذلك بيانياً في الشكل الموالي.



يوضح المنحنى أعلاه دالة الطلب على النقود  $M$ ، التي تنتقل إلى اليمين  $M'$  في حالة ارتفاع مستوى الدخل، تعبيراً عن زيادة الكمية المطلوبة من النقود عند كل مستوى من مستويات معدل الفائدة.

## 2- عرض النقود :

يعرف عرض النقود بأنه حجم النقود المتداولة في اقتصاد ما، ويتكون من العملة النقدية والورقية مضافاً إليها الودائع تحت الطلب المودعة لدى البنوك التجارية، ونرمز لها بالرمز  $M_0$ ، حيث:

$$M_0=M_{01}+M_{02}$$

ويتم التحكم في عرض النقد داخل الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة النقدية وهي :

أ) عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء سندات حكومية في السوق المالي، مما يؤثر على حجم السيولة النقدية لدى البنوك.

ب) سعر الخصم : هو معدل فائدة تدفعه البنوك التجارية للبنك المركزي عند اقتراضها منه، في حالة الكساد يخفض البنك المركزي من سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية لدعم السيولة النقدية لديها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية والعكس في حالة التضخم.

ج) نسبة الاحتياطي القانوني : هي نسبة مئوية من السيولة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل، ففي حالة الكساد يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني بغرض زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد والعكس في حال التضخم.

يفترض أن عرض النقود متغير خارجي بمعنى أن الكمية المعروضة من النقود تتحدد من قبل السلطات النقدية، وعليه يتخذ منحنى عرض النقود الشكل العمودي اتجاه تغيرات سعر الفائدة، وإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود فإن المنحنى ينتقل إلى جهة اليمين معبراً عن زيادة كمية النقد المتداولة في الاقتصاد.

### 3-التوازن بين العرض والطلب على النقود منحنى هيكس :

يمثل منحنى هيكس توليفات من سعر الفائدة ( $i$ ) والدخل ( $y$ ) والتي يتساوي عندها عرض النقود مع الطلب عليها.

التوازن  $\Leftrightarrow$  عرض النقود = الطلب على النقود

$$L = M_0$$

$$\alpha y - gi = M_0$$

$$y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} i$$

وهي تمثل معادلة توازن سوق النقد معادلة LM.

**مثال:**

إذا كانت لدينا المعطيات التالية:

$$M = 1500 \text{ عرض النقود}$$

الطلب على النقود بغرض الاحتياط والمبادلات  $L_{d1} = 0.5Y$

الطلب على النقود بغرض المضاربة  $L_{d3} = 50 - 30i$

معادلة دالة الطلب على النقود الكلية :

$$L = 50 - 30i + 0.5Y$$

ومنه عند التوازن:  $M = L$  أي:

$$1500 = 50 - 30i + 0.5Y$$

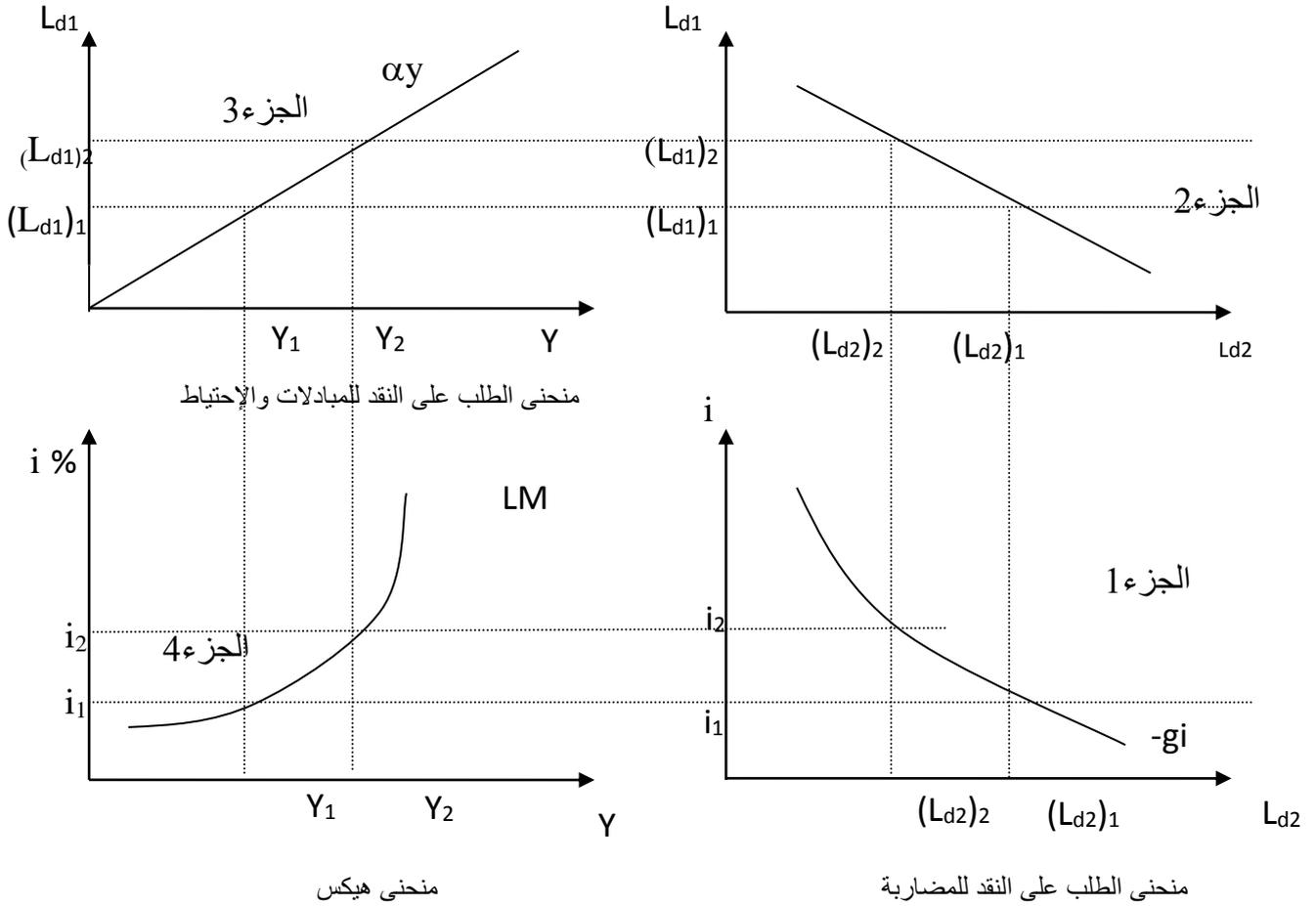
$$0.5Y = 1450 + 30i$$

$$Y = 2900 + 60i$$

وهي معادلة LM.

تدل الإشارة الموجبة على العلاقة الطردية بين مستويات الدخل ومعدلات الفائدة.

يمكن اشتقاق معادلة توازن سوق النقد بيانيا كما توضحه الأشكال التالية:

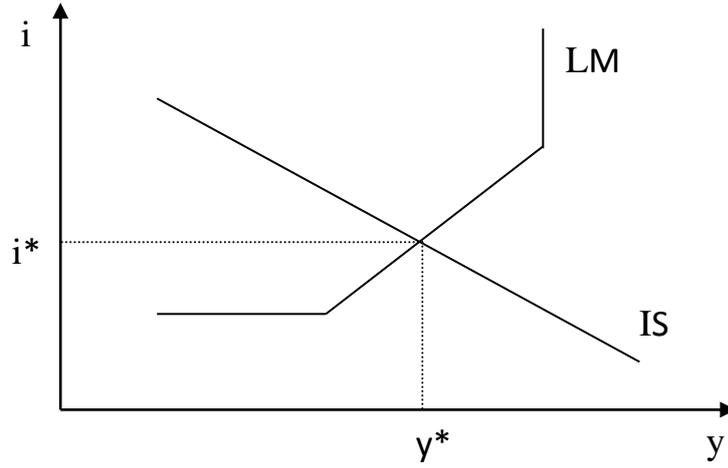


### ثالثا: التوازن الاقتصادي العام

بالرغم من وجود عدة مستويات من أسعار الفائدة ( $i$ ) والدخل ( $y$ ) تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، ووجود عدة مستويات من سعر الفائدة ( $i$ ) والدخل ( $y$ ) تحقق التوازن في سوق النقد إلا أن هناك مستوى واحد من التوليفة ( $y, i$ ) يحقق التوازن في السوقين وهذا بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM وهذا ما يسمى بتوازن التوازنين.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي حيث تمثل التوليفة ( $y^*, i^*$ ) التوازن في سوقي السلع والخدمات

والنقد معا.



التوازن المتزامن بين سوقي النقد والسلع والخدمات

مثال:

يمكن توضيح كيفية إيجاد التوازن بين سوقي النقد والسلع والخدمات حسابيا في المثال التالي:

لنفرض أن:

$$C=130+0.5y$$

$$I=200-400i$$

$$L_{d1}=0.25Y$$

$$L_{d3}=50-0.5i$$

$$M_0=180$$

المطلوب:

-حدد معادلتي IS-LM

-أوجد مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يحققان التوازن في سوقي النقد والسلع والخدمات في آن واحد.

الحل:

أ- إيجاد معادلة IS

$$Y=C+I$$

$$Y=130+0.5Y+200-400i$$

$$Y=330+0.5Y-400i$$

$$Y = \frac{330}{0.5} - \frac{400i}{0.5}$$

$$Y=660-800i$$

معادلة IS

ب- إيجاد معادلة LM

$$L=L_{d1}+L_{d3}$$

$$L=0.25Y+50-0.5i$$

$$L=M_0 \text{ عند التوازن}$$

ومنه:

$$180=0.25Y+50-0.5i$$

$$y = \frac{130}{0.25} + \frac{0.5 i}{0.25}$$

$$LM \text{ معادلة } Y=520+2i$$

ج- إيجاد الدخل التوازني ومعدل الفائدة عند التوازن:

نضع: IS=LM

$$660-800i=520+2i$$

$$140=802i$$

$$i^* = \frac{140}{802} = 17.45\%$$

نعوض قيمة معدل الفائدة في إحدى المعادلتين :

$$Y^*=520+2.(0.1745)=520,35$$

ومنه فإن التوليفة (i,y) ( 0.17,520.35 ) تحقق التوازن على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق

النقد معا.

**تمرين مقترح:**

إذا كانت لدينا المعطيات التالية:

$$C=2000+0.5y_d$$

$$I=4000-200i$$

$$T=4000+0.3y$$

$$M=3000+0.1Y$$

$$X=1000$$

$$G=500$$

$$R=600$$

$$M_0=1500$$

$$L_p=1000+0.2Y$$

$$L_3=3000-500i$$

$$L_t=1000+0.2Y$$

حيث تمثل كل من  $L_t, L_3, L_p, M_0$  عرض النقود، الطلب على النقود بغرض الاحتياط، الطلب على النقود بغرض المضاربة، الطلب على النقود بغرض المبادلات على التوالي.

## المطلوب:

- أوجد معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات.
- أوجد معادلة التوازن في سوق النقود.
- أوجد معدل الفائدة وقيمة الدخل عند التوازن.
- حدد قيمة الاستهلاك، الادخار، الاستثمار عند التوازن.

## رابعاً: التغيير في التوازن العام :

### أ ( مرونة منحنى IS :

تؤثر دالة الادخار على مرونة منحنى IS، غير أن تأثير الاستثمار على الدخل أكبر من تأثير الادخار ولهذا فالمحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو مدى استجابة الاستثمار لتغيرات معدل الفائدة، وبصورة عامة فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار.

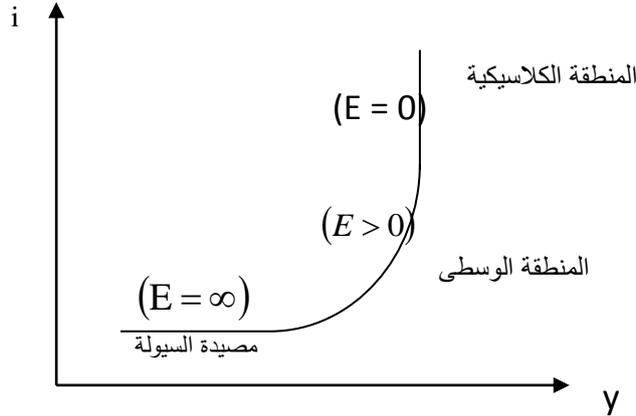
### ب ( مرونة منحنى LM :

تختلف مرونة منحنى LM بالنسبة لسعر الفائدة باختلاف مجال المنحنى :

- **المنطقة الكينزية :** وعندها يكون المنحنى أفقي وفيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة وهو يمثل مصيدة السيولة الكينزية، حيث أن هناك حد أدنى لمعدل الفائدة يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات ويقترب الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لانهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة.
- **المنطقة الكلاسيكية :** يكون المنحنى خطاً عمودياً وتؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر وينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة، ومنه تستخدم كل النقود بدافع المبادلات والاحتياط.

- **المنطقة الوسطى :** وهي ما تبقى من المنحنى وبالتالي فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات والاحتياط والمضاربة.

إذا رمزنا للمرونة بـ  $E$  يمكن تمثيل مجالاتها في الشكل التالي:<sup>1</sup>



**خامسا: مرونة الأجور، الأسعار وأثر سعر الفائدة على التوازن العام**

يؤثر سعر الفائدة على التوازن العام عن طريق السياسة النقدية.

**أ- أثر السياسة النقدية على التوازن :**

تمثل السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة

على القرض والتأثير عليه.

تؤدي زيادة كمية النقود إلى انخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال وهذا يشجع

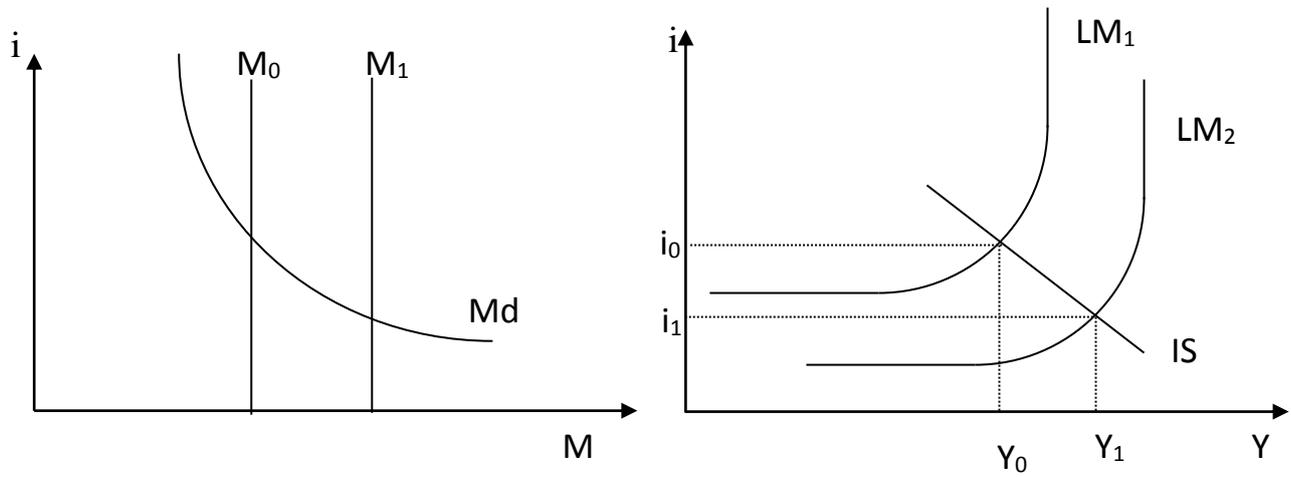
الاستثمار وعليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف الاستثمار، كما أن هذه الزيادة في عرض النقود لن يقابلها

<sup>1</sup> عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص ص 261، 262.

زيادة في الإنتاج، وبالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بغرض المعاملات والعكس صحيح عند تخفيض كمية النقود.

و الشكل الموالي يوضح تغير عرض النقود من  $M_0$  إلى  $M_1$  وبالتالي انتقال منحنى LM من

$$LM_1 \text{ إلى } LM_2 \text{ ويكون تغير LM بمقدار مضاعف النقود } \left[ \frac{1}{K} (\Delta M) \right]^1$$



في المجال الكنزي لا تكون السياسة النقدية فعالة في تغيير مستوى الدخل، فما دام الاقتصاد الوطني في مصيدة السيولة فإن الزيادة في عرض النقود تكون كلها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، بسبب توقع ارتفاع معدلات الفائدة.

أما إذا كان الاقتصاد في المجال الأوسط فإن السياسة النقدية تكون فعالة في زيادة مستوى الدخل. إذا كان الاقتصاد في المجال الكلاسيكي فإن السياسة النقدية تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل.

#### ب- أثر السياسة المالية على التوازن:

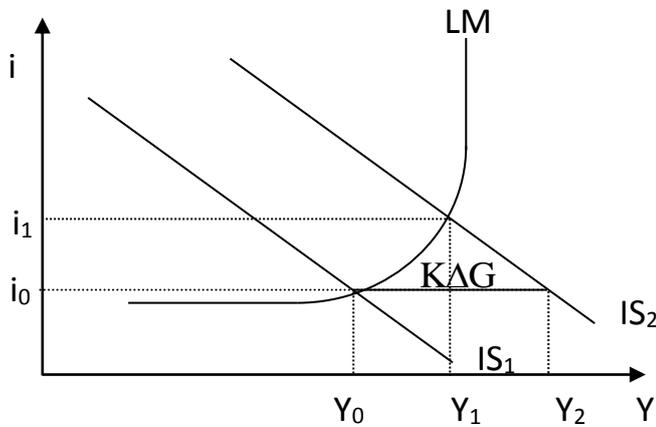
تمثل السياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة باستخدام الأدوات المالية (الإيرادات والنفقات

<sup>1</sup> Eugene.A.Diulio, Macroéconomie, Traduction de George Poudiere, Paris, édition Mc Grow hill, 1993,p 96.

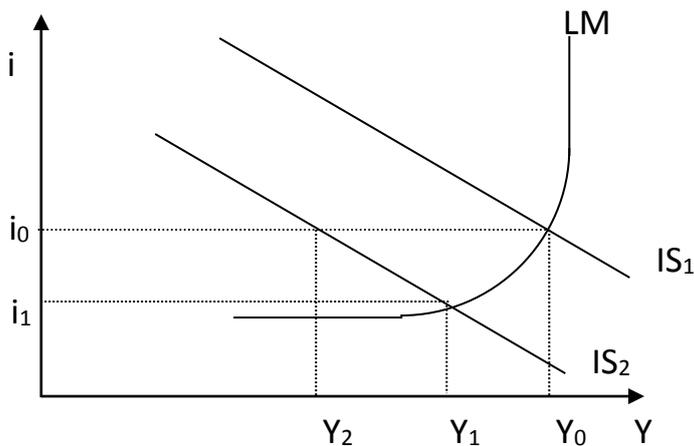
العامة) والميزانية العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة.

لنفرض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي (G)، فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى هانسن (IS) إلى اليمين وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض في طلب السوق النقدي وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار.

والشكل الموالي يوضح ذلك :



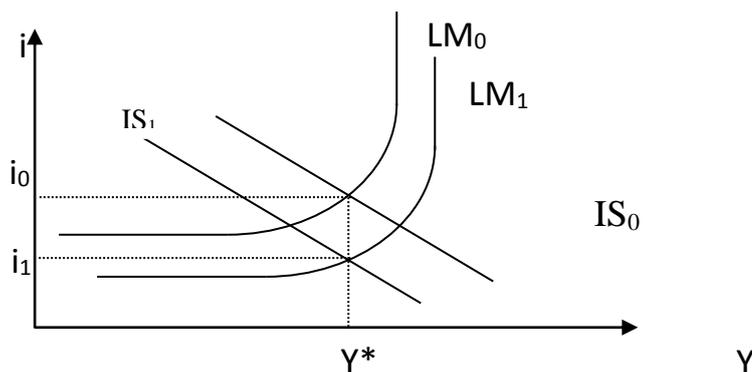
- لنفرض أن الحكومة قررت رفع الضرائب، فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الوطني كما يوضحه الشكل التالي :



عند انخفاض الدخل ينخفض الطلب على النقد بغرض المبادلات، وهذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في السوق النقدي، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع الاستثمارات.

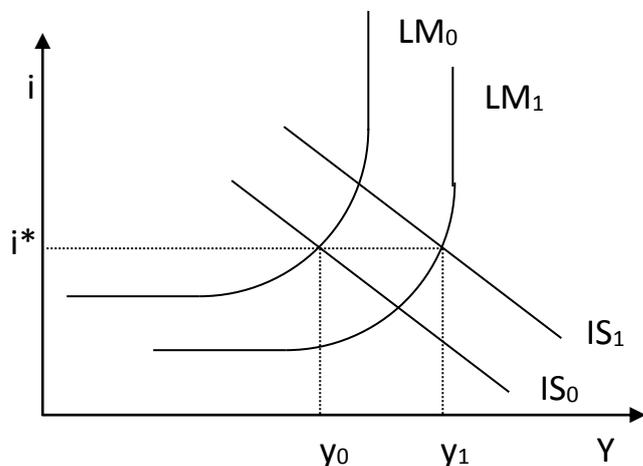
### ج- أثر السياسة النقدية والمالية على التوازن العام :

يمكن استخدام كلا السياستين لإجراء التغييرات في أسعار الفائدة دون تغيير مستوى توازن الدخل، فقد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب وبالتالي انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين.



من جهة أخرى يمكن استخدام أثر السياستين معا لإحداث التغيير في المستوى التوازني للدخل دون

تغيير مستوى سعر الفائدة، وهو ما يوضحه الشكل التالي :



سادسا: أثر بيجو على الأسعار :

تقوم نظرية بيجو على أن المتعاملين يبقون على تناسب بين أرصدهم الحقيقية  $\frac{M}{P}$  والطلب على

السلع والخدمات C+I

فإذا كان الطلب أقل من العرض تنخفض الأسعار وترتفع القدرة الشرائية، وبالتالي ترتفع ثروة

الأشخاص ويرتفع استهلاكهم واستثمارهم، وعليه لا يوجد احتمال وجود فائض في الإنتاج.

في حالة التضخم يرتفع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية

غير أن المتعاملين يحاولون الإبقاء على نفس القدرة الشرائية فيتجهون لرفع الادخار وبالتالي ينخفض

الطلب ومنه تنخفض الأسعار إلى أن يتحقق التوازن.

سابعا: التوازن في سوق العمل :<sup>1</sup>

يحدث التوازن في سوق العمل عند تساوي الطلب على العمل  $N_d$  العرض عليه  $N_o$

أ- عرض العمل :

يرى النموذج الكينزي -على خلاف الكلاسيك- أن عرض العمل تابع لمعدل الأجر الاسمي  $w$  لا

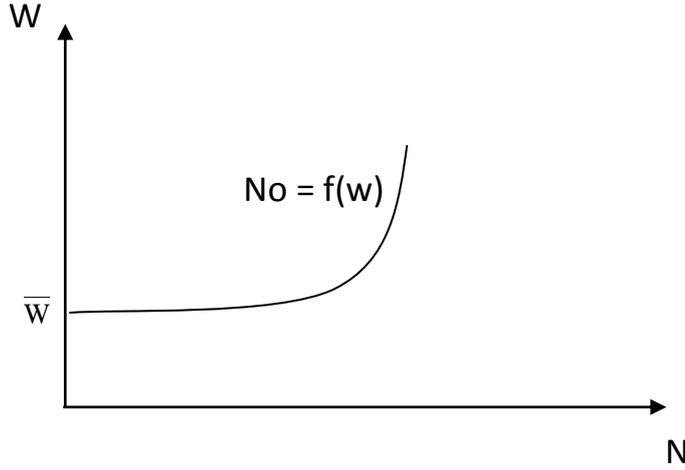
الأجر الحقيقي، وبالتالي فالعمال معرضون لظاهرة الخداع النقدي.

بالنسبة لكينز فإن الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض وله حد أدنى  $\bar{w}$ ، كما أن عرض

العمل تابع متزايد للأجر الاسمي، وطبقا لما سبق تكون دالة عرض العمل كما هو موضح في

الشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد الشريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي"، منشورات برتي، 1994، ص ص 281-287..



دالة عرض العمل

ب- الطلب على العمل :

لا يختلف "كينز" مع الكلاسيك في ما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فهو يقبل فرضية المنافسة التامة، وبالتالي السعي لتنظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، حيث أن الناتج (الدخل الحقيقي) في الفترة القصيرة دالة في عنصر العمل.

ومن أجل أن يعظم المنتج ربحه فهو يحدد كمية الإنتاج التي يتساوى عندها الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي، أي أن:

$$W = pY'$$

$$\frac{W}{P} = Y'$$

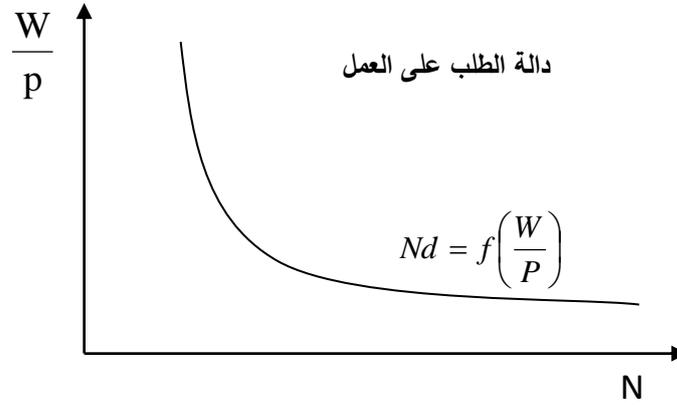
حيث:  $Y'$  الإنتاجية الحدية.

$$\frac{W}{P} : \text{الأجر الحقيقي.}$$

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل تابعة لمعدل الأجر الحقيقي  $(\frac{W}{P})$  أي أن :

$$Nd = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

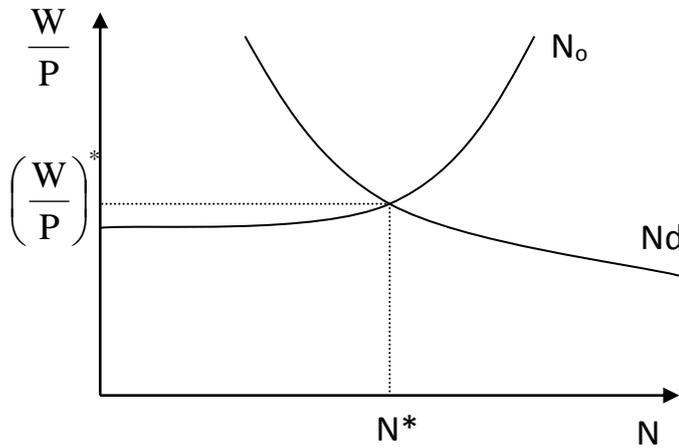
وطبقا لذلك تكون دالة الطلب على العمل كما في الشكل التالي :



ج- التوازن في سوق العمل :

يتحدد التوازن في سوق العمل عند تطابق عرض وطلب العمل مع افتراض ثبات مستوى العام للأسعار

والشكل التالي يمثل توازن سوق العمل عند "كينز" <sup>1</sup> :



$\left(\frac{W}{P}\right)^*$  ،  $(N)^*$  هما معدل الأجر الحقيقي وحجم العمل عند مستوى التوازن.

<sup>1</sup> عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 235.

وإذا أعاد العمال توقعاتهم حول معدلات الأجر نحو الأسفل فسيتحول منحنى عرض العمل إلى

اليمين ويرتفع مستوى الاستخدام وبالتالي تقل البطالة.<sup>1</sup>

عند انخفاض الطلب الكلي يؤدي ذلك إلى فائض في سوق السلع وبالتالي تنخفض الأسعار بدورها

والأجر الحقيقي وهذا بارتفاع الأجر النقدي (خداع النقود) وبالتالي تنتقل دالة الطلب على العمل إلى

اليسار وعليه ينخفض حجم التشغيل مما يؤدي إلى حدوث بطالة إجبارية، لأن مفهوم البطالة عند "كينز"

يرتبط بانخفاض الطلب الكلي فهي تحصل عند ارتفاع الأسعار مع ثبات معدل الأجر النقدي.

ثامنا: النموذج الكينزي الكامل :

يمكن تلخيص النموذج الكينزي الكلي كما يلي :

### 1- سوق السلع والخدمات

$$I = f(i)$$

$$S = f(y)$$

$$I = S \text{ عند التوازن}$$

### 2- سوق النقود:

$$L_{d1} = f(y)$$

$$L_{d3} = f(i)$$

$$M_0 = L$$

عند التوازن

---

<sup>1</sup> ضياء مجيد موسوي، مرجع سبق ذكره، ص335.

وعند تحديد قيمتي الدخل ( $y^*$ ) و ( $i^*$ ) عند توازن التوازنين ( $IS = LM$ ) يمكن تحديد باقي المتغيرات الأخرى.

### 3- سوق العمل :

$$N_d = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

$$N_o = f(w)$$

مع وجود حد أدنى للأجر الاسمي.

$$N_o = N_d$$

وبالتالي يمكن تحديد توازن سوق العمل بصورة مستقلة عن توازن سوق السلع والخدمات والنقد

ويمكن تحديد التوازن الكلي بدمج الأسواق الثلاثة كالتالي:

- لا تختلف دالة الطلب الكينزية عن دالة الطلب الكلاسيكية كما أن الإنتاج يتحدد بحجم العمل وفقا

لدالة الإنتاج إلا أن حالة الاستخدام الغير الكامل تجعل الطلب الفعال ( $C+I$ ) هو الذي يحدد حجم

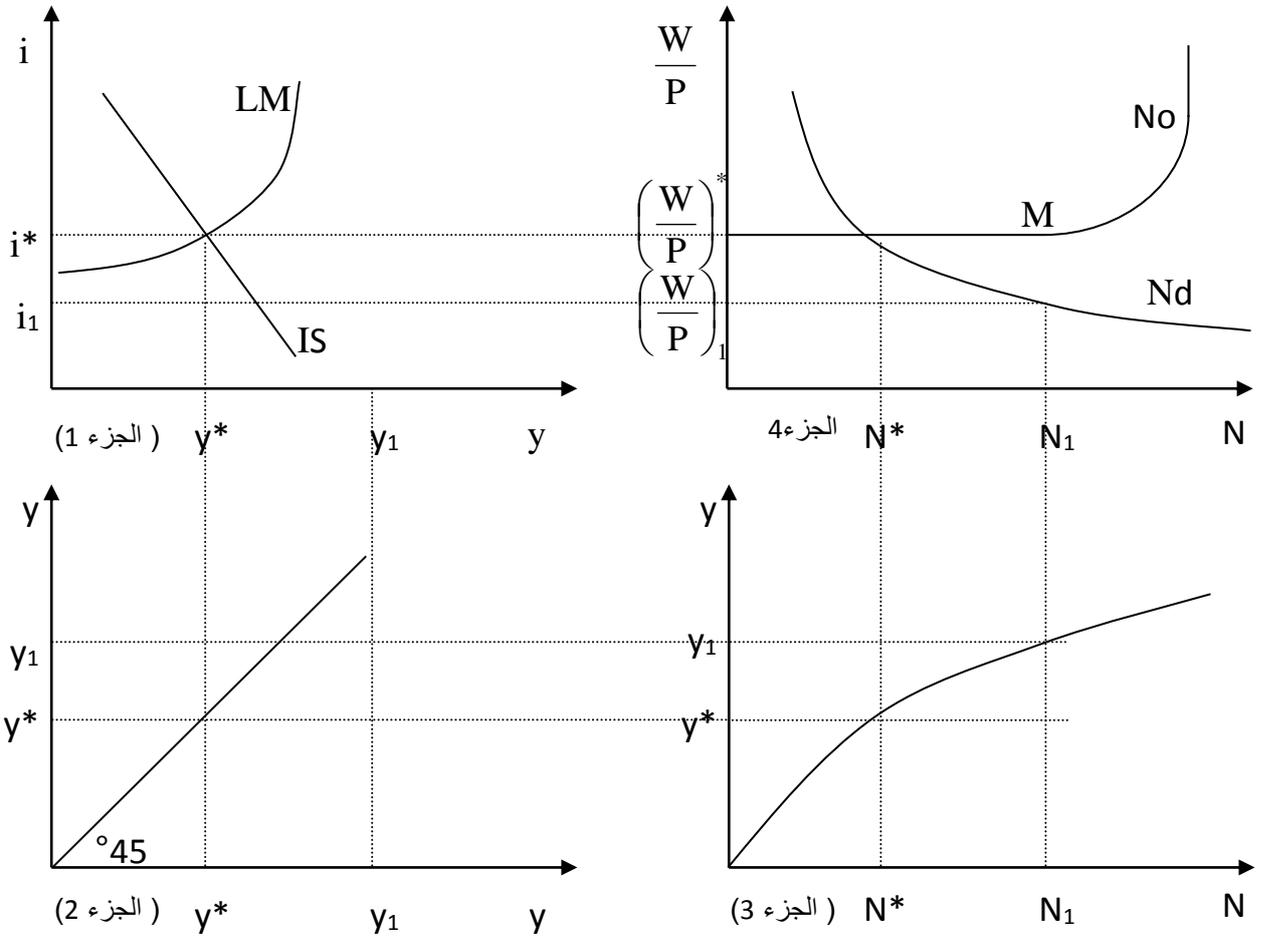
العرض وبالتالي حجم العمل أي أن دالة الطلب على العمل تكون دالة عكسية لدالة الإنتاج كالتالي:

$$N_d = f^{-1}(N)$$

نستخدم أربع رسوم بيانية لتوضيح التوازن كالتالي: <sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد الشريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 295-299.



يمثل الجزء (1) توازن التوازنين (LM-IS) أين يتم تحديد  $(y^*, i^*)$ ، في الجزء (3) يتحدد

حجم الاستخدام  $(N^*)$  بدلالة  $(y^*)$ ، أما في الجزء (4) يتحدد مستوى الأجر الحقيقي  $(\frac{W}{P})^*$  وحجم

$$\text{عرض العمل } (Nd^* = No^* = N^*)$$

وباعتبار أن الدخل محدد في الجزء (1) للنموذج فإن مستوى الاستخدام  $N^*$  أي الطلب على العمل

يكون محددًا، وبالتالي معدل الأجر الاسمي  $(W^*)$  وعرض العمل  $(No^*)$  من أجل مستوى عام

للأسعار معطى ويتحدد بحجم الأجر الحقيقي.

في الجزء (2) يتم نقل نتائج (1) إلى (3) والملاحظ أن حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده سوق

السلع والخدمات والنقد  $(y^*)$  هو نفسه حجم الإنتاج الموافق لحالة الاستخدام التام  $(y_1)$  الذي تتوازن

عنده سوق العمل  $(N_1 = \bar{N})$ ، وهذا ما يدل على التوازن المحصل عليه في نهاية الأمر هو توازن التشغيل الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية،  $U = N1 - N^*$ ، والسبب في ذلك هو كون معدل الأجر الحقيقي السائد غير مرن أي أن:  $\left(\frac{W}{P}\right)$  التوازني أكبر من معدل الأجر الحقيقي الموافق لوضع التشغيل الكامل  $\left(\frac{W}{P}\right)_1$

-الانتقادات الموجهة للنموذج الكنزي:

وجهت العديد من الانتقادات للنموذج الكنزي نذكر منها ما يلي:

-لم يشر "كينز" إلى تأثير التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل على معدلات الفائدة، حيث أن هذه الأخيرة تتحدد بتلاقي عرض النقود والطلب عليها لغرض السيولة، ولا يمكن تحديد الطلب على النقود إلا بمعرفة مستوى الدخل المؤثر عليه.

-تعتبر النظرية الكنزوية غير حركية، فقد اكتفت بدراسة العوامل المحددة لمستوى سعر الفائدة على المدى القصير.

-افتراض كينز أن الاقتصاد قد يتواجد في حالة التشغيل غير الكامل، غير أن هناك من الاقتصاديين ك (ميلتون فريدمان) من يرى أن الاقتصاد يتجه بشكل آلي إلى حالة التوازن الكامل.

## الفصل الرابع: نماذج النمو الاقتصادي

تهدف السياسات الاقتصادية المختلفة إلى زيادة معدلات النمو، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ماهية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مختلف النظريات الاقتصادية التي تدرس مسبباته، والعوامل المؤثرة فيه.

### -تعريف النمو الاقتصادي:

عرف "كازنت سيمون" النمو الاقتصادي على أنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان اعتمادا على تقنيات متقدمة، والتكيف المؤسسي والإيديولوجي.

كما يمكن تعريف النمو على أنه زيادة الإنتاج على المدى الطويل وتحسن نصيب الفرد من الدخل، وهو يختلف عن التوسع الاقتصادي الذي يمثل زيادة ظرفية للإنتاج.

يرتكز مفهوم النمو الاقتصادي على العناصر التالية:

-النمو طويل الأجل

-استخدام تقنيات متطورة.

-ضرورة مسايرة الهيئات والإيديولوجيات للنمو.

يختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

-التنمية الاقتصادية مفهوم أشمل من النمو الاقتصادي، ويعتبر هذا الأخير من العوامل المساهمة

في تحقيق التنمية.

-النمو الاقتصادي مفهوم قابل للقياس على خلاف التنمية الاقتصادية.

-يعني النمو زيادة في الإنتاج، بينما يقصد بالتنمية تنويع الإنتاج.

## -أنواعه: <sup>1</sup>

للنمو الاقتصادي عدة أنواع منها:

-النمو الطبيعي التلقائي: يحدث عندما يرتفع الناتج الداخلي الخام نتيجة تفاعل متغيرات اقتصادية(الاستثمار، الادخار...)، دون أن يخطط له.

-النمو المؤقت : يحدث نتيجة لظروف عرضية ويعود الوضع إلى سابق عهده بمجرد زوال السبب العرضي(ارتفاع الناتج الزراعي بسبب تحسن الظروف المناخية).

-النمو المخطط: ويحدث نتيجة تدخل الدولة في تحريك المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه المرغوب، لتحقيق هدف محدد.

## -مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام أحد المؤشرات التالية:

-الناتج الحقيقي: وهو يمثل الكميات الحقيقية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، غير أن هذا المؤشر لا بد أن يرتبط بعدد السكان حتى يكون دقيقا.

- الدخل الكلي المتوقع: ويقصد به تقدير الموارد التي لا تستغلها الدولة ويمكن استغلالها.

-الدخل الفردي: يعبر عن مدى رفاهية الفرد.

## -محددات النمو الاقتصادي:

يتحدد النمو الاقتصادي بالعناصر التالية:

-كمية ونوعية الموارد الطبيعية.

-تراكم رأس المال.

---

<sup>1</sup> أنظر:

-محمد ناجي حسن خليفة "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم" دار القاهرة، مصر، 2001، ص 20.

-التقدم التكنولوجي.

-المناخ الضريبي والتشريعي.

-المناخ السياسي.....

-نماذج النمو الاقتصادي:

توجد العديد من النماذج التي تحاول تفسير النمو الاقتصادي، تختلف باختلاف الآراء حول دور كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو.

-نموذج هارود: Harrod<sup>1</sup>

يعتبر من الاقتصاديين الذين تبنا الفكر الكنزي، محاولين معالجة النقاط التي لم يعالجها في مسألة النمو الاقتصادي.

ركز "هارود" على البحث عن المعدل الذي يجب أن ينمو به الدخل الوطني على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على التشغيل الكامل، وتجنب البطالة والكساد.

انطلق "هارود" من الفرضيات التالية:

-الادخار نسبة ثابتة من الدخل الوطني.

-تشمل دالة الادخار على الادخار الحدي والمتوسط.

-الاستثمار دالة في التغيير في الدخل، كما أن التغيير في الدخل يعتمد على المعجل.

-هناك تطابق بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق.

-النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على المعجل، الذي يبين أثر التغيير في

الاستهلاك على الاستثمار.

---

<sup>1</sup> -جورج نايهانز، "تاريخ النظرية الاقتصادية" المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998، ص ص 653-656.

لقد افترض "هارود" اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيا باستخدام كل من رأس المال، العمل والزيادة في السلع الرأسمالية والذي سيتعادل مع الادخار، ويمكن كتابة معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{\Delta y}{y}$$

$$v = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$$

$$s = s'y$$

$$I = \Delta k = v\Delta y$$

$$g = \frac{s'}{v}$$

حيث أن  $g$  يمثل معدل النمو

$v$  يمثل معامل رأس المال إلى الناتج.

$k$  يمثل رأس المال.

$s'$  الميل الحدي للايدخار

ركز "هارود" على الشروط الضرورية للمحافظة على تساوي الادخار مع الاستثمار، كما ركز على أن العامل الأساسي للنمو هو الإنفاق الاستثماري الإجمالي، ويفترض "هارود" عدة مستويات للنمو هي:

-المعدل المرغوب للنمو: هو المعدل الشامل الذي إذا تحقق، سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية متفائلة يكونون على استعداد للقيام بعمل مشابه.

-المعدل الفعلي للنمو: هو التغير المئوي اللاحق للناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابق.

## -نموذج دومار Domar<sup>1</sup>:

اعتبر "دومار" أن الاستثمار هو المتغير الأساسي المحدد لرأس المال المنتج، وقد اعتمد على الفرضيات التالية:

-الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.

- الاستهلاك نسبة ثابتة من الدخل على المدى الطويل.

- المستوى العام للأسعار ثابت.

-نسبة رأس المال إلى الناتج تكون ثابتة.

-عدم وجود فجوة زمنية بين الادخار والاستثمار.

-لايوجد إحلال بين رأس المال والعمل.

يهدف نموذج "دومار" إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار الذي يسمح بنمو الدخل بقيمة تعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يبقى التشغيل كاملاً باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل.

ترتبط دالة إنتاج المؤسسة عند "دومار" بعنصري العمل ورأس المال، أين  $Y_s$  هي كمية العرض، بينما تمثل  $v$  وحدة رأس المال، وتكون دالة الإنتاج كما يلي :

$$y_s = \min\left(\frac{k}{v} \cdot \frac{l}{v}\right)$$

ويكون التغير في الإنتاج مرتبطاً بتغير رأس المال وبالتالي بالاستثمار حيث:

$$y_s = \frac{k}{v}$$

يحدث تغير الاستثمار مضاعفاً يزيد من الدخل والطلب الكلي حسب معادلة المضاعف  $M$ .

<sup>1</sup> -فليح حسن خلف، "التممية والتخطيط الاقتصادي"، الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 150-152.

$$M = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{s'}$$

حيث يمثل (1- b) الميل الحدي للادخار .

توصل "هارود" و "دومار" إلى أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع حاصل ضرب معامل رأس المال ومعدل نمو القوة العاملة، حتى يتم التوازن بين رصيد رأس المال وعرض العمل.

غير أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت لنموذجهما منها:

-لا يمكن اعتبار أن الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال ثابتين، فقد يتغيران في المدى الطويل.

-فرضية ثبات نسبة استخدام رأس المال والعمل غير صحيحة بسبب إمكانية الإحلال بينها.

-النموذج لم يهتم لتغير كل من المستوى العام للأسعار، أو معدلات الفائدة.

-عدم تدخل الدولة لا يناسب الدول النامية ، لأن السياسة المالية للدولة قد تحقق نمو جيد وفعلي.

-لا يصلح النموذج للدول النامية لأنه يفترض أن الادخار ورأس المال هما العنصرين الأساسيين للنمو وهو ما تفنقر إليه الدول النامية.

### -نموذج كالدور Kaldor<sup>1</sup>:

انتقد "نيكولاس كالدور" فكر النيوكلاسيك والنقديين، وانطلق من مقولة أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم الذي يتحدد بالادخار .

فرق "كالدور" بين سلوك مجموعتين من الأعوان الاقتصاديين هما، العمال الذين يحصلون على الأجور، والرأسماليون الذين يحصلون على الأرباح، حيث أن الميل للادخار لكلا المجموعتين هو على

التوالي:  $S_p, S_w$

$$s_w = (s_p - s_w) \frac{p}{y}$$

<sup>1</sup> أنظر:

رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة، المركز الوطني للثقافة والآداب والفنون ، الكويت، 1998.

$$p = \frac{1}{s_p - s_w} - y \frac{s_w}{s_p - s_w}$$

حيث :  $w$  و  $p$  تمثلان الأرباح والأجور على التوالي .

$\frac{1}{s_p - s_w}$  تمثل معامل الحساسية لتوزيع الدخل ، وهي تمثل درجة اتزان النظام الاقتصادي.

يرتبط التوازن الديناميكي حسب "كالدور" بتلبية رغبة الربح وهو مرتبط بمعدل النمو الذي يرتبط بدالة

التغير التكنولوجي، كما ركز "كالدور" على الفرق بين  $s_p, s_w$  حتى يحدد مجال الحصول على نمو

متوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

### -نموذج جوان روبنسون Johan Robenson:

ينطلق نموذجها من الفرضيات التالية :

-يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعين أحدهما ينتج سلعا استهلاكية وآخر ينتج سلعا رأسمالية.

-ثبات المستوى التكنولوجي المستخدم عبر الزمن.

-معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

توصلت روبنسون إلى أنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار فإن إعادة الإنتاج

الموسع وتحقيق النمو ممكن نظريا فقط، على حساب تخفيض الطلب الاستهلاكي الذي يؤثر في عملية

التراكم، ومن هنا ينخفض معدل الربح ويعم التشاؤم بين المستثمرين مما يؤدي إلى حدوث بطالة.

إلا أن وجود المنافسة يؤدي إلى التخلص من تناقضات إعادة الإنتاج بسبب اتجاه الأجور للتزايد مع

تزايد إنتاجية العمل.

يؤكد تحليل روبنسون على ضرورة رفع مستوى الأجور مع تحسن الإنتاجية مما يسمح باستخدام

تكنولوجيا أقل كثافة من حيث العمل وأكثر كفاءة رأسمالية.

كما اعتبرت أن إعادة توزيع الدخل هو الطريقة الأحسن لتفادي الأزمات والبطالة.

## -نموذج سولو Solow<sup>1</sup>:

لقب بأب النمو الاقتصادي، وقد حصل على جائزة نوبل سنة 1987، لإسهامه في تطوير النظرية الكلاسيكية في مجال النمو.

درس نموذجه ثبات تطور النمو على المدى الطويل وغياب الإحلال بين عوامل الإنتاج المتطورة على المدى القصير، ويؤكد على أن أسباب تخلف العالم الثالث هي نتيجة تفاعل عوامل داخلية، وليس بسبب تقسيم العمل الدولي.

يقوم نموذج "سولو" على الفرضيات التالية:

- نمو القوى العاملة، تكون خارجية وسوق العمل متوازن على المدى الطويل.

- الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة لمختلف عناصر الإنتاج.

- الأعران الاقتصاديون لهم معدل ادخار ثابت.

- دالة الإنتاج هي دالة نيوكلاسيكية.

- يفترض "سولو" أن دالة الإنتاج تخضع لقانون الغلة المتناقصة.

قام "سولو" بصياغة معادلات النمو على النحو التالي:

$$Y_t = f(K, L)$$

حيث:  $Y_t$  دالة الإنتاج.

$L$  يمثل العمل.

$K$  يمثل رأس المال.

يتساوى إجمالي الاستثمار مع الادخار والذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

---

<sup>1</sup> Khateline Schubert, Macroéconomie, comportement et croissance, édition Vuibert, France 2000, pp214-215.

$$k = s' \frac{y}{1 + \tau} - \delta k$$

حيث  $K$  تمثل التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار.

$S'$  الميل الحدي للادخار

$\delta$  معدل استهلاك رأس المال.

$\tau$  معدل الضريبة على الاستثمار.

## الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية

يعرف الاقتصاد فترات متعاقبة، تتميز كل فترة بخصائص معينة، يطلق على هذا التعاقب اسم

الدورة الاقتصادية.

سنتناول خلال هذا الفصل المفاهيم الأساسية للدورات الاقتصادية.<sup>1</sup>

### -تعريف الدورة الاقتصادية:

يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط

الاقتصادي.

كما تعرف بأنها مراحل ارتفاع وانخفاض دوري منتظم للنشاط الاقتصادي، تقاس بالنسبة للنتائج

الداخلي الخام، والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

### -خصائص الدورات الاقتصادية:

تتميز الدورات الاقتصادية بعدة خصائص أهمها:

- أنها ذات طابع دوري ومنتظم.
- لا تحدد كل مرحلة من مراحل الدورات بمدة زمنية.

<sup>1</sup> أنظر:

-جهاد أحمد أبو سندس "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

-كريم مبارك "الدورات الاقتصادية"، مجلة الإدارة العامة، العدد 34، 1982.

-عبد الوهاب أمين "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2002.

-Alain Bettone, dictionnaire des sciences économiques, 2<sup>ème</sup> édition, édition Armand colin, Paris, 2007, pp16-127.

-Montoussé Marc, Dominique Chamblay, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, 3<sup>ème</sup> édition, Bréal, Paris, 2005, p 80.

• قد لا يمر الاقتصاد بكل مراحل الدورة.

• أنها شاملة وعامة.

#### -مراحل الدورات :

تمر الدورة الاقتصادية بعدة مراحل يحددها " بورنس " و"Burns" و"ميتشال " Mitchell " كما يلي:

- مرحلة التوسع: تتميز بارتفاع الإنتاج وهو ما يسبب زيادة في مستويات كل من التشغيل، الأجور والأرباح، مما يدفع بالمستثمرين للتقاؤل، ويزداد حجم الاستثمار، إلا أن تكاليف الإنتاج ترتفع مع ندرة المواد الأولية وارتفاع معدلات الفائدة، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الاستهلاك نتيجة لارتفاع الأسعار، ثم تتجه الأسعار نحو الانخفاض بفعل انخفاض الإنتاج، مما يجعل المستثمرين يخفضون تكاليفهم بتقليص حجم اليد العاملة.
- مرحلة الأزمة: تتميز غالباً بصدمات على مستوى البورصة، وانكماش في وسائل الدفع، مع انخفاض في حجم الطلب.
- مرحلة التراجع: تتسم هذه المرحلة بتشاؤم المتعاملين الاقتصاديين وعدم ثقتهم في أداء اقتصادهم، فيزداد الاكتناز والادخار لغرض الاحتياط، على حساب كل من الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، كما تنتشر الأزمات في القطاعات الأخرى.
- مرحلة الانتعاش: تتميز هذه المرحلة من الدورة بارتفاع الأسعار بقيمة أكبر من ارتفاع التكاليف، وترتفع مستويات التشغيل وبالتالي تتحسن القدرة الشرائية للمتعاملين مع تقاؤل كبير للمستثمرين، وارتفاع حجم الادخار والاستثمار.

## -أسباب الدورات الاقتصادية:

حاول الاقتصاديون إيجاد أسباب للدورات الاقتصادية نذكر بعضا منها فيما يلي:

- **توقعات المتعاملين:** سلط الاقتصادي الإنجليزي "أرتور بيجو" "Arthur Pigou" الضوء على الجانب النفسي للدورات الاقتصادية، حيث أكد أن تفاؤل أو تشاؤم المتعاملين الاقتصاديين، بإمكانه أن يؤثر كثيرا على اتجاه الاقتصاد.

تشب هذه النظرية لتوقعات المتعاملين وقراراتهم دورا في حدة وتطور الأزمات، والمرور من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة.

- **تصرفات المتعاملين الاقتصاديين:** تنص نظرية "نقص الاستهلاك" للاقتصادي الإنجليزي "جون هوبسون" "John Hobson"، على أن عدم عدالة توزيع المداخل سبب أساسي في الأزمات، لأن السوق لا يمكنه تصريف السلع طالما أن الاستهلاك أقل من العرض، وفي المقابل لا يقوم أصحاب المدخرات الكبيرة بتحويل مدخراتهم إلى استثمار حقيقي بسبب ضعف الطلب، فتراكم الادخار دون توجيهه إلى استثمار حقيقي يسبب ضعف الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج.

## - أنواع الدورات الاقتصادية:

بالرغم من وجود إجماع على دورية حركة الاقتصاد إلا أن الاختلاف في مدة الدورة وأسبابها يعطي وجهات نظر مختلفة حول نوع الدورات وسنحاول ذكر بعض أنواعها فيما يلي:

أ- **دورات كيتشن:** هي دورات قصيرة الأمد ومحدودة الانتشار، ترتبط بدورية تسيير المخزون، وكذلك بفترات تخزين الإنتاج نظرا للطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تتبع فترات نفاذ المخزون.

ب- **دورة جوغلار:** أكد "جوغلار" على دورية الأزمات والتعاقب المنتظم لفترات الانتعاش والركود، وركز على أن النقود هي المحرك لكل فترة، بحيث يرتفع حجم القروض وينخفض المخزون النقدي في

فترات الانتعاش، ويحدث العكس في فترات الركود.

ج - الدورات الاقتصادية عند المدرسة النمساوية: تنص النظرية النمساوية على أن السياسة

النقدية هي نقطة الانطلاق في الدورة الاقتصادية، بحيث تعمل عن طريق خلق النقود وتخفيض معدلات الفائدة، على التحفيز على الاستثمار.

كما يتجه المستثمرون إلى الاستثمار في السوق المالي، الذي يصبح أكثر جاذبية بفعل ارتفاع أسعار الأصول المالية وارتفاع الأرباح وهو ما يؤدي إلى تشكل فقاعات مضاربية.

من جهة أخرى تزيد البنوك من خلق النقود ومنح القروض وبالتالي ترتفع أسعار السلع والخدمات وتكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى التضخم.

لمواجهة هذه الآثار يقوم البنك المركزي برفع معدلات الفائدة وهو ما يؤثر سلباً على المستثمرين، وتتوالى خسائرهم وإفلاسهم لأن مشاريعهم لم تعد ذات مردودية مناسبة مع ارتفاع تكلفتها، ويتم تسريح العمال، وانخفاض الاستهلاك وهي مرحلة تراجع في كل القطاعات.

تعتبر النظرية النمساوية أن القطاع المالي هو السبب في حدوث الأزمات الاقتصادية.

د - الدورات الاقتصادية عند "شامبيتر" "Schumpeter": قام "شامبيتر" في كتابه المعنون

"مقاربة تاريخية ونظرية إحصائية للنظام الرأسمالي" Historical and a theoretical statistical

approach of the capitalist process الصادر سنة 1939 بدراسة التدفقات الاقتصادية لمعرفة

مصير النظام الرأسمالي، وقد جمع ما توصل إليه اقتصاديون آخرون في مجال تتبع حركية ودورة النظام

الرأسمالي، حدد "شامبيتر" في نظريته المسماة "نظرية التجديد والابتكار"، ثلاث متغيرات رئيسية تسمح

بفهم وتتبع الدورات الاقتصادية تتمثل في المنظم، الإبداع والقرض، بحيث يقوم المنظم بإيجاد توليفة مناسبة

لما بين يديه من موارد، ويساهم التطور والإبداع في الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورات

الاقتصادية، أما حركة القرض فهي من يضمن تمويل هذه الابتكارات.

يشبه المنظم أصحاب العجز المالي الذين يسعون إلى تحقيق أرباح عن طريق خلق منتوجات مالية جديدة لجلب أصحاب الفوائض المالية، كما يقوم الوسطاء الماليون عن طريق الخدمات التي يوفرونها بتسهيل عمل المنظمين، إلا أن عجز الآليات القائمة على تأطير كل الابتكارات يتسبب في حدوث الأزمات.

كل هذه النظريات وأخرى وإن كانت تختلف فيما بينها في تحديد أسباب الدورات الاقتصادية، إلا أنها تؤكد على الطابع الدوري للاقتصاد، ووجود الأزمات هو واقع مؤكد في الدورة الاقتصادية.

يمكن تلخيص مراحل الدورات الاقتصادية حسب الاقتصاديين في الجدول التالي:

نوع الدورة	مدتها
الدورة الصغرى دورة كيتشن " Kitchin " (1923)	3 إلى 4 سنوات
دورة الأعمال جوقلار " Juglar "	9 إلى 10 سنوات
دورة " كوزننيس " Kuznets (1930)	18 إلى 20 سنة
الدورة الطويلة كوندراتييف Kondratieff	47 إلى 60 سنة

-استراتيجية مواجهة الدورات الاقتصادية:

يركز الاقتصاديون على نوعين من الاستراتيجيات لمواجهة الدورات الاقتصادية وهما:

- الاستراتيجية النشطة: ويقصد بها التدخل حسب الوضع الاقتصادي السائد، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي باستعمال وسائل السياسة النقدية لرفع السيولة، في حين تقوم السياسة المالية على تخفيض الضرائب ورفع الإنفاق الحكومي، وتستخدم سياسات عكسية في حالة التضخم.
- الاستراتيجية غير النشطة : تؤمن بأن آليات التعديل الذاتي قادرة على العودة إلى التوازن. تقوم على مبدأ النمو النقدي الثابت لفريدمان، بحيث أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي، يعني تقليص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي.

## الخاتمة:

تم من خلال هذه المطبوعة الإحاطة بالمحاور الكبرى الخاصة بمقياس الاقتصاد الكلي 2، باستعمال الوسائل الرياضية والبيانية، مع تدعيم الدروس بالأمثلة والتمارين.

تجدر الإشارة إلى ضرورة إحاطة الطالب ببعض المواضيع المرتبطة بالمقياس كمواضيع الاقتصاد النقدي، المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة.

## قائمة المراجع:

### 1-المراجع باللغة العربية:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقة "نظرية الاقتصاد الكلي"، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002.
2. أحمد رمضان نعمة الله "النظرية الاقتصادية الكلية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. برييش السعيد "الاقتصاد الكلي، بين النظرية والتطبيق، أعمال موجهة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
4. برييش السعيد "الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج، تمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
5. جهاد أحمد أبو سندس، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
6. جورج نايهانز، "تاريخ النظرية الاقتصادية" المكتبة الأكاديمية، مصر، 1999.
7. زهير شامية، "النقود والمصارف"، دار زهران للنشر، عمان، 1993.
8. ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
9. عبد الوهاب أمين "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2002.
10. عمر صخري "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
11. فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
12. كاظم محمد نوري الشمري : النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
13. كريم مبارك "الدورات الاقتصادية"، مجلة الإدارة العامة، العدد 34، 1982.
14. محمد الشريف إلمان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
15. محمد الشريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي"، منشورات برتي، 1994.
16. محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم"، دار القاهرة، مصر، 2001.

17. مروان عطوان، "النظريات النقدية"، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.
18. ناظم محمد نوري الثمري، "النقود البنوك والمصارف والنظرية النقدية"، دار النهران للنشر والتوزيع، 1999.
19. يوجين ديوليو، "النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

## 2-المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abderahmane Fardheb, économie politique, édition O.P.U, Alger, 1990.
2. Alain Bettone, dictionnaire des sciences économiques, 2<sup>ème</sup> édition, édition Armand colin, Paris, 2007.
3. Eugene.A.Diulio, Macroéconomie, Traduction de George Poudiere, édition Mc Grow hill, Paris, 1993.
4. Jacque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Armand colin, Paris, 1993.
5. Khateline Schubert, Macroéconomie, comportement et croissance, édition Vuibert, France, 2000.
6. Michel Devoluy, Théories macroéconomiques, Fondement et Controverses, éd. Masson, Paris, 1993.
7. Montoussé Marc, Dominique Chamblay, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, 3<sup>ème</sup> édition, Bréal, Paris, 2005.